

كتاب العتق والتدبر وصحبة المماليك

حديث من أعتق شركا له في عبد

متن

(كتاب العنق والتدبر وصحبة المماليك) عن تافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال {من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فاعطى شركاءه حصصهم وأعتق عليه العبد ولا عتق منه ما اعتق} وفي رواية لهما {فعليه عتقه كله إن كان له مال يبلغ ثمنه} وفي رواية للبخاري {وحب عليه أن يعتقه كله إن كان له مال قدر ثمنه} وفي رواية له { فهو عتيق } وفي رواية له { فإن كان موسرا فقام عليه ثم يعتق } وقال مسلم { ثم عتق } ولهمما عن أيوب قال : لا أذرني قوله عتق منه ما تافع قولا من تافع أو في الحديث وكذا لمسلم عن يحيى بن سعيد زاد النساء عن أيوب وأكثر طبئي أنه شيء يقوله تافع من قبيله . وقال الشافعي : إن مالكا لحفظ الحديث ل الحديث من أيوب ولو استويانا في الحفظ فشك أحدهما لا يعلط به الذي لم يشك . قال : وقد وافق مالكا في زيادة ذلك غيره وزاد بعصفهم ورق منه ما رق . اه . والذي تابع مالكا على زيادتها من غير شك عبيد الله بن عمر وجrier بن حازم كما في الصحيحين وكذلك إسماعيل بن أمية ويحيى بن سعيد وزاد الدارقطني والبيهقي من رواياتهما ورواية عبيد الله بن عمر { رق منه ما بقي } واستاذهما جيد وقول ابن حرم : إنها موضوعة مكذوبة لا تعلم أحدا رواها لا ثقة ولا ضعيفا ، فمردود عليه ، وكذا كلام الطحاوي في راويها إسماعيل بن مزروق يقوله ليس من يقطع بروايتها فقد ذكره ابن جبان في الثقات وروى عنه غير واحد ولم أر أحدا صعقة وباقى استادها ثقائلا . وللبيهقي { إذا كان لرجله شريك في علامه ثم أعتق نصيبة وهو حي أقيم عليه قيمة عدل في ماله ثم أعتق } وفي رواية له { تقوله عليه القيمة يوم العنق وليس ذلك عند المؤت } وللسنائي من حديث ابن عمر وحابر { من أعتق عبدا وله فيه شركاء وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيمه لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شيء } قال ابن عدي لا يزوى قوله { ليس على العبد شيء } غير أبي معيد عن سليمان بن موسى . اه . وأبو معبد حفص بن عيلان وسلمان الأشدق وتقهما الجمھور وللسخين من حديث أبي هريرة { من أعتق شقيقا له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال استسغى العند غير مسقوق عليه } لفظ مسلم وفي رواية له { فإن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل ثم يستسغ في نصيب الذي لم يعتق غير مسقوق عليه } وللسنائي { واستسغى في قيمته لصاحبها } . وللبيهقي { استسغى العبد في ثمن رقتها } ، ولم يذكر مسلم في رواية الاستسغاء بل قال يضمن وقال البخاري { فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال وإن قوم عليه فاستسغى به غير مشقوق عليه } وفي رواية له { من أعتق شقيقا له في عبد أعتق كله }

إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ { وَفِي رِوَايَةِ لَهُ } { مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ حَلَاصَةُ فِي مَالِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فُوْمَ الْمَمْلُوكِ قِيمَةً عَدْلٍ فَاسْتَسْعَى عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ } وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِ قُطْنِيِّ وَالْحَطَابِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَفَصَلَ السَّعَايَةَ مِنَ الْحَدِيثِ وَجَعَلَهَا مِنْ قَوْلِ قَنَادَةَ، وَقَدْ دَهَتْ إِلَى أَنَّهَا مُذَرْجَةٌ فِي الْحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ وَابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ حَرَيْمَةَ وَأَبُو عَلَيِّ التَّيْسَابُورِيِّ وَالْدَّارِ قُطْنِيِّ وَالْحَطَابِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

شرح

(بَابُ الْعِنْقِ وَالتَّدْبِيرِ وَصُحْبَةِ الْمَمَالِيكِ) . (الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ) عَنْ تَافِعِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { مَنْ أَعْتَقَ شَرْكَاهُ لَهُ فِي عَيْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ الْعَبْدِ فُوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شَرْكَاهُ حِصَصَهُمْ وَأَعْتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا عَنْقَ مِنْهُ مَا عَنْقَ . } (فِيهِ) فَوَائِدُ :

(الْأَوَّلُ) أَخْرَجَهُ الْأَئْمَةُ السَّنَّةُ خَلَالَ التَّرْمِذِيَّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانَ وَأَبُو دَاؤُودَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْيَدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِلْفُوتِ { فَعَلَيْهِ عَنْقُهُ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَهُ } وَأَخْرَجَهُ السَّنَّةُ خَلَالَ ابْنِ مَاجَةَ مِنْ طَرِيقِ أَيُوبَ السَّخْتَيَانِيِّ وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ { فَهُوَ عَتِيقٌ } وَفِي رِوَايَةِ أَيُوبَ هَذِهِ قَالَ تَافِعٌ { وَإِلَّا فَقَدْ عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنْقَ } قَالَ أَيُوبُ لَا أَدْرِي أَشَيْءُ قَالَهُ تَافِعٌ أَوْ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي لَفْظِ لَابِي دَاؤُودَ وَكَانَ تَافِعٌ رَّبَّمَا قَالَ فَقَدْ عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنَقَ وَرَبَّمَا لَمْ يَقُلْهُ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَأَكْثَرُ ضَلَّيِّ ابْنِهِ شَيْءٌ يَقُولُهُ تَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ ذَكَرَهُ مِنْ قَبْلَوْيَ ابْنِ عُمَرَ قَالَهُ فِي الْعَبْدِ أَوْ الْأَمْقَرِ وَقَالَ فِي أَخْرِهِ يُخْبِرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَيْسَ فِيهِ { وَإِلَّا عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنَقَ } وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا ، وَبَيْنَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي رِوَايَتِهِ { وَإِلَّا عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنَقَ } وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا وَمُسْلِمٌ مُسْنَدًا مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْدٍ الْرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذِئْبٍ وَلَيْسَ فِيهِ { وَإِلَّا عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنَقَ } وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاؤُودَ مِنْ طَرِيقِ جُوَيْرِيَّةَ بْنِ أَسْمَاءَ بِدُونِ هَذِهِ الرِّيَادَةِ أَيْضًا . وَلَفْظُ الْبُخَارِيُّ فِيهِ { وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتِقَ كُلُّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ قَدْرَ ثَمَنِهِ } ، وَلَمْ يَسُقْ أَبُو دَاؤُودَ لَفْظَهُ قَالَ إِنَّهُ بِمَعْنَى مَلْكٍ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاؤُودَ وَالنَّسَائِيُّ مُسْنَدًا مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ وَبَيْنَ مُسْلِمٍ أَنَّهُ ذَكَرَ هَذِهِ الرِّيَادَةَ ، وَقَالَ لَا أَدْرِي أَهُوَ شَيْءٌ فِي الْحَدِيثِ أَوْ قَالَهُ تَافِعٌ مِنْ قَبْلِهِ كَمَا فَعَلَ أَيُوبُ وَلَمْ يَسُقْ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاؤُودَ لَفْظَهُ وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا وَمُسْلِمٌ مُسْنَدًا مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَمْيَةَ بِدُونِ هَذِهِ الرِّيَادَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانَ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ بِهَذِهِ الرِّيَادَةِ ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَعْلِيقًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَلَمْ يَسُقْ لَفْظَهُ كُلُّهُمْ وَهُمْ أَحَدَ عَشَرَ عَنْ تَافِعِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَرَوَاهُ الْدَّارِ قُطْنِيُّ وَمِنْ طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَرْزُوقِ الْكَعْبِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُوبَ عَنْ عَبْيَدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَمْيَةَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ تَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فَذَكَرَهُ وَفِيهِ { وَإِلَّا عَنَقَ مِنْهُ مَا عَنَقَ وَرَقَ مَا بَقِيَ } قَالَ

الطَّحاوِيُّ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ لَّيْسَ مِنْ يُقْطَعُ بِرَوَايَتِهِ وَشَيْخُهُ يَحْيَى
 الْغَافِقِيُّ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ وَرَدَ عَلَيْهِ وَالِّدِي رَحْمَةُ اللَّهُ وَقَالَ إِسْنَادُهَا حَيْدُ وَإِسْمَاعِيلُ
 بْنُ مَرْزُوقٍ ذَكَرَهُ أَبْنُ حِيَانَ فِي الثَّقَاتِ وَرَوَى عَنْهُ عَيْرُ وَاحِدٌ وَلَمْ أَرَ أَحَدًا صَعَّفَهُ
 وَهَذَا لَيْسَ بِجَرْحٍ فِيهِ وَأَيُّ نَقْدٌ قَرْصُتِهِ فَهُوَ لَا يُقْطَعُ بِرَوَايَتِهِ وَلَكِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَحْدُ
 لِلْكَلَامِ فِيهِ مَوْضِعًا تَكَلَّمَ بِمَا لَمْ يَقْدَحْ فِيهِ وَبِيَحْيَى بْنُ أَيُوبَ احْتَجَ الْأَئِمَّةُ السَّيِّدَةُ
 فِي كُتُبِهِمْ وَبِأَقِيمِ إِسْنَادَهَا ثِقَاتٌ . انتَهَى . وَقَالَ أَبْنُ حَرْزَمٍ فِي الْمُحَلِّي أَفَدَمَ
 يَعْصُمُهُمْ فَرَادٌ فِي هَذَا الْحَبَرِ وَرَقَّ مِنْهُ مَا رَقَّ وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ مَكْدُوْبَةٌ لَا تَعْلَمُ
 أَحَدًا رَوَاهَا لَا ثِقَةً وَلَا صَعِيقًا وَلَا يَجُوْرُ الْأَسْتِعَالُ بِمَا هَذِهِ صِفَتُهُ . انتَهَى . وَهُوَ
 عَجِيبٌ فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهَا مَرْوِيَّةٌ وَأَنَّهَا مِنْ رَوَايَةِ الثَّقَاتِ وَلَمْ يَقْفَ أَبْنُ حَرْزَمَ عَلَى
 مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ طَرِيقِ الدَّارِ قُطْنِيٍّ وَالْبَيْهَقِيٍّ وَلَكِنْ مَا كَانَ يَتَبَغِي لَهُ الْمُسَارِعَةُ
 إِلَى هَذِهِ الْمُجَازَفَةِ . وَلَكِنَّهَا شَيْنِشِّيَّةٌ ، وَبِهَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ، وَقَدْ ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ هَذِهِ
 الرِّيَادَةَ بِعَيْرِ إِسْنَادٍ ، وَذَلِكَ يَدْلُلُ عَلَى أَنَّ لَهَا أَصْلًا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي
 حُذِيفَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَيُوبَ بْنِ مُوسَى عَنْ تَافِعٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ بِلْفَظِ
 { إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ شِرْكٌ فِي عُلَامٍ يُمَكِّنُ تَصِيبَهُ وَهُوَ حَيٌّ أَقِيمَ عَلَيْهِ قِيمَةً
 عَدْلٌ فِي مَالِهِ ثُمَّ أَعْتَقَ } ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ هَكَذَا قَالَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ ،
 وَقَدْ أَخْبَرُونَا عَنْ رَاهِرِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَقَبَةِ أَنَّ أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغْوَيِّ ثَنَّا دَاؤِدُ بْنُ عَمَرَ
 الصَّبِّيُّ ثَنَّا مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ الطَّائِفِيُّ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ قَالَ {
 قَصَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْمًا عَبْدِ گَانَ فِي شِرْكٍ وَأَعْتَقَ رَجُلٌ
 تَصِيبَهُ قَالَ يُقَامُ عَلَيْهِ القيمة يَوْمَ يَعْتَقُ وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ } قَالَ رَاهِرٌ
 وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْلُّفْظَةُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ . وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانَ وَأَبْوَ دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيُّ
 مِنْ طَرِيقِ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ بِلْفَظِ { مِنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَ اثْنَيْنِ
 فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فُؤَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَعْتَقُ } . لِفَظُ الْبُخَارِيُّ وَلِفَظُ مُسْلِمٍ { مِنْ
 أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَرَ فُؤَّمَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةً عَدْلٌ لَا وَكِسَّ وَلَا شَطَطَ ثُمَّ
 أَعْتَقَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ مُوسِرًا } . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبْوَ دَاؤِدَ وَالترْمِذِيُّ
 وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ الرَّهْبَرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ بِلْفَظِ { مِنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ
 فِي عَبْدٍ عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ } . .

(التَّالِيَةُ) فِيهِ أَنَّ مَنْ مَلَكَ حِصَّةً مِنْ عَبْدٍ فَأَعْتَقَ تِلْكَ الْحِصَّةَ الَّتِي
يَمْلِكُهَا فَكَانَ مُوسِرًا بِقِيمَةِ الْبَاقِي عَتَقَ عَلَيْهِ جَمِيعَ الْعَبْدِ وَفَوْمَتْ عَلَيْهِ حِصَّةُ
 شَرِيكِهِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ ثَمَنَهَا وَصَارَ هُوَ مُبِيرًا بِوَلَاءِ الْعَبْدِ ثُمَّ يَعْتَقُ حِصَّةَ شَرِيكِهِ
 عَلَيْهِ فِي الْحَالِ أَوْ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِأَدَاءِ القيمة لِفَظُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ مُحْتَمِلٌ ؛ لَا تَهُو ذَكَرٌ
 إِعْتَاقَ جَمِيعِ الْعَبْدِ مَغْطُوفًا عَلَى التَّقْوِيمِ وَإِعْطَاءِ الشَّرِيكِ حِصَّةً بِالْوَاوِ التِّي لَا
 دَلَالَةَ لَهَا عَلَى التَّرْتِيبِ . وَرَوَايَةُ أَيُوبَ السَّخْتَيَانِيِّ عَنْ تَافِعٍ عَنْ أَبْنِ عُمَرَ
 تَقْتَضِيُ الْعِتَقَ فِي الْحَالِ فَإِنْ لَفَظَهَا فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ { مِنْ أَعْتَقَ تَصِيبَهُ
 فِي مَمْلُوكٍ أَوْ شِرْكًا لَهُ فِي عَبْدٍ وَكَانَ لَهُ مِنْ الْمَالِ مَا يَبْلُغُ قِيمَتُهُ بِقِيمَةِ الْعَدْلِ
 فَهُوَ عَتِيقٌ } وَرَوَايَةُ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِأَدَاءِ القيمة فَإِنَّ
 لِفَظَهَا كَمَا تَقَدَّمَ { فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا فُؤَّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ يَعْتَقُ } فَرَتَبَ الْعِتَقَ عَلَى
 التَّقْوِيمِ بِتُمَّ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْتِيبِهِ عَلَى التَّقْوِيمِ تَرْتِيبُهُ عَلَى أَدَاءِ
 القيمة فَإِنَّ التَّقْوِيمَ مَعْرِفَةٌ قِيمَتِهِ ثُمَّ قَدْ يَدْفَعُ القيمة ، وَقَدْ لَا يَدْفَعُهَا وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ مُوسِرًا بِقِيمَةِ الْبَاقِي عَتَقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْقَدْرَ حَاصَّةً وَاسْتَمَرَ الْبَاقِي عَلَى

رِّفِهِ . وَقَدْ احْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسَالَةِ عَلَى أَفْوَالٍ . (أَحَدُهَا) هَذَا وَأَنَّهُ يُعْتَقُ جَمِيعَهُ فِي الْحَالِي فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا بِقِيمَةِ الْبَاقِي ، وَهَذَا أَصْحَّ الْأَقْوَالُ فِي مَدْهُبِ الشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ أَجْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَذَكَرَ أَبْنُ حَرْمَ أَنَّ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ سَكَّتَا عَنِ الْمُعْسِرِ فَمَا سَمِعْنَا عَنْهُمَا فِيهِ لِفَظَةً قَالَ أَصْحَابُنَا وَلَوْ أَغْسِرَ الْمُعْتَقُ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَمَرَ نُفُودُ الْعِنْقِ وَكَانَتْ إِلِيْقِيمَةُ دِينَا فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَوْ مَاتَ أَخْدَثَ مِنْ تَرْكِتِهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرْكَةً صَاعَتْ إِلِيْقِيمَةُ دِينَا وَاسْتَمَرَ عِنْقُ جَمِيعِهِ قَالُوا : وَلَوْ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ تَصِيبَهُ بَعْدَ إِعْتَاقِ الْأَوَّلِ تَصِيبَهُ كَانَ إِعْتَاقُهُ لَعْوًا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ كُلُّهُ حُرَّاً . (الْقَوْلُ التَّالِيُّ) كَالَّذِي قَبْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْتَقُ إِلَّا بِدَفْعِ القيمةِ فَلَوْ أَعْتَقَ الشَّرِيكَ حِصْنَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَدْفعَ الْمُعْتَقُ القيمةَ تَفَدَّ عِنْقُهُ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَدْهُبِ مَالِكٍ وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ كَمَا حَكَاهُ النَّوْوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَفِيهِ تَطَّرُّفٌ إِنَّ أَبْنَ حَرْمَ مِنْهُمْ قَالَ بِالْأَوَّلِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا ، وَقَالَ أَبْنُ حَرْمَ بَعْدَ نَقْلِهِ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ مَالِكٍ بِزِيَادَةِ تَقَارِيبٍ : مَا نَعْلَمُ هَذَا الْقَوْلُ لِأَحَدٍ قَبْلَهُ . (التَّالِيُّ) أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُوسِرًا يُحِبِّرُ شَرِيكَهُ بَيْنَ ثَلَاثَ أُمُورٍ إِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي نِصْفِ قِيمَتِهِ ، وَإِنْ شَاءَ أَعْتَقَ تَصِيبَهُ وَالْوَلَاءَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ شَاءَ قَوْمَ تَصِيبَهُ عَلَى شَرِيكِهِ الْمُعْتَقِ ثُمَّ يَرْجِعُ الْمُعْتَقَ بِمَا دَفَعَ إِلَيْهِ شَرِيكَهُ عَلَى النَّوْوِيِّ يَسْتَسْعِيْهِ فِي ذَلِكَ وَالْوَلَاءَ كُلُّهُ لِلْمُعْتَقِ وَبِهِذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا حَكَاهُ النَّوْوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لِكِنَّ الَّذِي فِي كُتُبِ أَصْحَابِهِ ، وَمِنْهَا الْهَدَائِيَّةِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا يُحِبِّرُ الشَّرِيكَ بَيْنَ اسْتِسْعَاءِ الْعَبْدِ وَبَيْنَ إِعْتَاقِ تَصِيبَهِ وَكَذَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبْنُ حَرْمَ الظَّاهِرِيُّ فَهَذَا قَوْلُ رَابِعٍ . وَقَالَ أَبْنُ حَرْمَ بَعْدَ نَقْلِهِ عَنْهُ : مَا نَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ سَبَقَهُ إِلَى هَذَا التَّقْسِيمِ . (الْخَامِسُ) أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا عِنْقَ عَلَيْهِ جَمِيعُهُ بِنَفْسِ الْإِعْتَاقِ ، وَيُقَوِّمُ عَلَيْهِ تَصِيبُ شَرِيكِهِ بِقِيمَتِهِ يَوْمَ الْإِعْتَاقِ فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا اسْتَسْعَى الْعَبْدُ فِي حِصْنَةِ الشَّرِيكِ ، وَبِهِذَا قَالَ أَبْنُ سُبْرَمَةَ وَالْأَوْرَاعِيِّ وَالنَّوْرِيِّ وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَسَنُ بْنُ حُيَّيٍّ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ وَهُوَ رِوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَرُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ حَكَاهُ عَنْ ثَلَاثَيْنِ مِنْ الصَّحَّاَيَةِ ، وَلَمْ يَصْحَّ عَنْهُ وَحَكَاهُ أَبْنُ حَرْمَ عَنْ أَبِي الرَّنَادِ وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَنَّهُمَا قَالَا سَمِعْنَا أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابَ تَكَلَّمَ بِيَغْضُضِ ذَلِكَ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ جَرِبْ بِهِ السُّنْنَةِ وَإِبْرَاهِيمُ النَّحْعَنِيُّ وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ وَالشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالرُّهْبَرِيُّ وَأَبْنُ حَرْبٍ يَوْمَ اخْتَلَفَ هُؤُلَاءِ فَقَالَ أَبْنُ سُبْرَمَةَ وَأَبْنُ أَبِي لَيْلَى يَرْجِعُ الْعَبْدُ عَلَى مُعْتَقِهِ بِمَا أَدَى فِي سِعَائِتِهِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَا هُوَ لَا يَرْجِعُ فَهَذَا (مَدْهُبُ سَادِسُ) . ثُمَّ هُوَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مُدَّةِ السِّعَائِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الْمُكَاتِبِ وَعِنْدَ الْآخَرِينَ هُوَ حُرٌّ بِالسِّرَايَةِ فَهَذَا (مَدْهُبُ سَابِعُ) . (التَّالِيُّ) أَنَّهُ يَنْفَدِعُ عِنْقُهُ فِي تَصِيبِهِ ، وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ لِشَرِيكِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَارِيًّا رَائِعَةً تُرَاوِدُ لِلْوَطَءِ فَيَصْمَدُ مَا أَذْهَلَ عَلَى شَرِيكِهِ فِيهَا مِنْ الصَّرَرِ وَهَذَا هُوَ قَوْلُ عُثْمَانَ الْبَشَّيِّ .

(التَّالِيُّ) أَنَّهُ يَعْتَقُ الْكُلَّ وَتَكُونُ الْقِيمَةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَهَذَا مَحْكِيٌّ عَنْ قَوْلِ أَبْنِ سِيرِينَ وَذَكَرَ النَّوْوِيُّ أَنَّ هَذِينِ الْقَوْلَيْنِ فَاسِدَانِ مُحَالِقَانِ لِصَرِيحِ الْأَحَادِيْثِ مَرْدُودَانِ عَلَى قَائِلِهِمَا .

(الرابعة) أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ لِلْعَبْدِ دُونَ الْإِمَاءِ وَهَذَا مَحْكِيٌّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهْوَيْهِ قَالَ النَّوْوَيْ وَهَذَا القَوْلُ شَادٌ مُحَالِفٌ لِلْعُلَمَاءِ كَافِةً . اِنْتَهَى . وَقَدْ عَرَفْتَ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنِّي فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ذَكَرَ لِأَئِمَّةَ فِي هَذَا الْحُكْمِ فِي فَتْوَى ابْنِ عُمَرَ وَفِي آخِرِهِ يُخْبِرُ ذَلِكَ عَنْ أَلْبَيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَصَارَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا وَرَوَى الدَّارِقُطَنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ تَمِيمٍ عَنِ الرُّهْبَرِيِّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ فَأَعْنَقَ نَصِيبَهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ عِنْقٌ مَا بَقِيَ فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ } مِنْ حِصَصِ شُرَكَائِهِ تَمَامًا قِيمَةً عَدْلٌ وَبِوَدْيٍ إِلَى شُرَكَائِهِ قِيمَةً حِصَصِهِمْ وَيُعْنِقُ الْعَبْدُ وَالْأَمَةُ إِنْ كَانَ فِي مَالِ الْمُعْتَقِ بِقِيمَةِ حِصَصِ شُرَكَائِهِ } وَرَوَاهُ الدَّارِقُطَنِيُّ أَيْضًا مِنْ رِوَايَةِ صَحْرٍ بْنِ جُوبَرِيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ . الْحَدِيثُ . وَأَيْضًا فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ حَرْمَ وَعَيْرُهُ أَنَّ لَفْظَ الْعَبْدِ فِي الْلُّغَةِ يَسْأَلُ الْأَمَةَ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّضْرِيجِ بِذِكْرِهَا وَأَصْرَحَ مِنْ ذَلِكَ فِي تَسْأُلِ الْأَمَةِ لَفْظَ الرِّوَايَةِ الْأَخْرَى مِنْ أَعْنَاقِ شُرَكَائِهِ لَهُ فِي مَمْلُوكٍ وَهِيَ فِي الصَّحِيفَتَيْنِ بَلْ لَوْلَمْ يَسْأَلُهَا لَفْظُ الْعَبْدِ وَلَا الْمَمْلُوكِ وَلَا وَرَدَ فِيهَا تَصْرِيْفٌ يُحْصُو صِحَّهَا فَالْحَاقُهَا فِي ذَلِكَ بِالْعَبْدِ مِنْ الْقِيَاسِ الْحَلِيلِ الَّذِي لَا يُنْكَرُ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ إِدْرَالُ كَوْنُ الْأَمَةِ فِيهِ كَالْعَبْدِ حَاصِلٌ لِلسَّامِعِ قَبْلَ التَّقْطُنِ لِوَجْهِ الْجَمْعِ (الْحَادِيَ عَشَرَ) أَنَّهُ يَقُومُ عَلَى الْمُعْتَقِ وَيُعْنِقُ عَلَيْهِ كُلُّهُ مُطْلَقًا فَإِنْ كَانَ مُوسِرًا أَخِذَتْ مِنْهُ القيمةُ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا أَدَى القيمةَ إِذَا أَيْسَرَ ، وَبِهَذَا قَالَ رُقْرُ وَبَعْضُ الْبَصَرِيَّينَ وَحَكَى ابْنُ حَرْمَ إِطْلَاقَ تَصْمِيمِ الْمُعْتَقِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَعُزْرَوَةَ بْنِ الرَّبِّيرِ وَقَالَ : إِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحَكَى ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْأَجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُومُ عَلَى الْمُعْسِرِ . (الثَّانِيَ عَشَرَ) أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَوَمَ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا بَطَلَ عِنْقُهُ فِي نَصِيبِهِ أَيْضًا فَبِقِيَّ الْعَبْدِ كُلُّهُ رَقِيقًا كَمَا كَانَ حَكَاهُ الْقَاضِي عَيَاضُ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ النَّوْوَيْ : إِنَّهُ مَذْهَبُ باطِلٍ . (الثَّالِثَ عَشَرَ) أَنَّهُ لَا يُعْنِقُ نَصِيبُ الْمُعْتَقِ مُوسِرًا كَانَ أَوْ مُعْسِرًا ، وَبِهَذَا قَالَ رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنَ قَالَ النَّوْوَيْ : وَهَذَا مَذْهَبُ باطِلٌ مُحَالِفٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيفَةِ كُلُّهَا وَلِلْأَجْمَاعِ . (الرابِعَ عَشَرَ) أَنَّهُ يَنْفُدُ عِنْقُ مَنْ أَعْنَقَ وَيَبْقَى الشَّرِيكُ الْآخَرُ عَلَى نَصِيبِهِ يَفْعَلُ فِيهِ مَا شَاءَ حَكَاهُ ابْنُ حَرْمَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَابِ وَعَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحِ وَعُمَرِ بْنِ دِينَارِ وَالرُّهْبَرِيِّ وَمَعْمَرِ وَرَبِيعَةِ . (الْخَامِسَ عَشَرَ) أَنَّ شَرِيكَهُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَعْنَقَ ، وَإِنْ شَاءَ صَمَّ الْمُعْتَقَ حَكَاهُ ابْنُ حَرْمَ عَنْ سُفِيَّانَ النَّوْرَيِّ وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : إِنَّهُ لَا يَصِحُّ عَنْهُ إِنَّمَا الصَّحِيفُ عَنْهُ مَا تَقَدَّمَ وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي حِنيفَةَ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ فِيهِ زِيادةٌ حَصْلَةٌ ثَالِثَةٌ ، وَهِيَ اسْتِسْعَاءُ الْعَبْدِ . (السَّادِسَ عَشَرَ) أَنَّ الْعَبْدَ يُسْتَسْعَى فِي الْبَاقِي مُوسِرًا كَانَ الْمُعْتَقُ أَوْ مُعْسِرًا ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ جُرَيْجَ عَنْ عَطَاءِ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجَ هَذَا أَوَّلُ قَوْلِي عَطَاءٍ رَحَّعَ إِلَى مَا ذَكَرْتَ عَنْهُ قَبْلًا . (السَّابِعَ عَشَرَ) أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسِرًا فَأَرَادَ الْعَبْدُ أَحَدَ نَفْسِهِ بِقِيمَتِهِ فَهُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ ذَكَرَهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ .

(الخامسة) قد عرّفت مما تقدّم أن مذهب مالك والشافعى وأحمد في الميشعور عنه إنكار الاستسقاء وأن مذهب أبي حنيفة القول به في الجملة، فالأولون تمسكوا بقوله في هذا الحديث وإلا عتق منه ما عتق أي ولا يكُن له مال يبلغ ثمن العبد فإنه يعتق بالاعتقاد، ويستلزم الباقى على الإرثاق كما صرّح به في تلك الرواية التي سمعناها في القائمة الأولى، وأن ابن حزم إنكرها، وقد قدح بعصمهم في صحة قوله. { والإ عتق منه ما عتق} مرفوعاً فإن هذه الريادة لم يذكرها موسى بن عقبة واللبن بن سعد وابن أبي ذئب وجويرة بن العاص وأسماعيل بن أمية ولما ذكرها أبوبالصحيانى وبخي بن سعيد ترددوا هل هي في الحديث أم من قول نافع بل قال أبوبالرواية للنسائي: أكثر طبى الله شيئاً يقوله نافع من قبيله ولهذا قال ابن صالح: ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . وحواب ذلك أنه قد ذكرها بالجزم مالك وعبد بن عمر وجريء بن حازم ورويت أيضاً عن إسماعيل بن أمية وبخي بن سعيد كما تقدّم ومن حفظ حجة على من نسي ومن حزم حجة على من تردد؛ قوله لهذا الكلام مع أن المواقف لمذهبها صحيحة: لأنه يقول بالسعاية: لسنا تلتفت إلى هذا؛ لأن دعوى بلا دليل وقال الشافعى: لا أحيى عالم بالحديث ورواته يشك في أن مالكا أحفظ الحديث نافع من أبوبالرواية كأن الرزق له من أبوبالملك فصل حفظه لحديث أصحابه خاصة، ولو استويا في الحفظ فشك أحدهما في شيء لم يشك فيه صاحبه لم يكن في هذا موضع لأن يعلط به الذي لم يشك إنما يعلط الرجل بخلاف من هو أحفظ منه أو يأتي بشيء في الحديث يشركه فيه من لم يحفظ منه ما حفظ منه هم عدد وهو منفرد، وقد وافق مالكا في زيادة ذلك يعني غيره من أصحاب نافع وزاد فيه بعصمهم { ورق منه ما رق} . انتهى . وأيد ذلك البهقى يقول البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر وبأن عبد الرحمن بن مهدي كان لا يقدر على مالك أحداً، وبأن عثمان بن سعيد الدارمي قال قلت ليحيى بن معين مالك أحب إليك من نافع ألم عبد الله بن عبد الرحمن قال قالت أبوبالصحيانى قال مالك . وقال القاضي عياض ما قاله مالك وعبد الله العمري أولى، وقد جوداه وهما في نافع أثبت من أبوبعيند أهل هذا الشأن كيف، وقد شك أبوبالرواية . انتهى . ونقل ابن القراء عن المحالفين أن مقوله عتق منه ما عتق من قول ابن عمر كرم قال: ورجح أصحاب الحديث المأمورون على الدين أن حدث ابن عمر كله من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن حزم ليس في قوله { عتق منه ما عتق} دليل على حكم المغسر أصلاً بل هو مسكت عنده في هذا الخبر ولا شك في أنه قد عتق منه ما عتق وبقي حكم المغسر فوجب طلب من غير هذا الخبر، وقد دل عليه حديث الاستسقاء الذي سألكيه . انتهى . وهو عجيب فإنه عليه الصلاة والسلام ذكر هذا الحكم وهو عتق ما عتق مشروطاً لأن لا يكُون له مال يبلغ ثمن العبد فدل على أن المزاد الاقتصار على عتق ما أعتقه واستمرار الباقى رقيقاً، ولو كان المراد الإخبار بعтик ما عتق مع السكوت عن الباقى لم يشرط ذلك فإنه حاصل مع اليسار والإعسار

وَهُوَ أَيْضًا وَاصِحٌ لَا فَائِدَةَ فِي الْأَخْبَارِ بِهِ بَلْ فِيهِ يُرْوَدَهُ يُصَانُ عَنْهَا كَلَامُ أَحَادِ
الْفَصَحَّاءِ فَكَيْفَ يُكَلَّمُ أَفْصَحَ الْخَلْقِ وَأَبْلَغُهُمْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ .

(السَّادِسَةُ) وَاسْتَدَلَ الْقَائِلُ بِالإِسْتِسْعَاءِ بِمَا رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ السَّبْعَةُ مِنْ طَرِيقِ
قَتَادَةَ عَنِ النَّصِيرِ بْنِ أَئْسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { قَالَ مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلَيْهِ خَلَاصُهُ فِي مَالِهِ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فُؤُمَ الْمَمْلُوكُ قِيمَةً عَدْلٌ ثُمَّ اسْتَسْعَى عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ } . وَفِي لَفْظِ
وَفِي لَفْظِهِ لَهُ { مَنْ أَعْتَقَ شَقِيقًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَهُوَ حُرٌّ مِنْ مَالِهِ } . وَفِي لَفْظِ
لَأَبِي دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيِّ { ثُمَّ اسْتَسْعَى لِصَاحِبِهِ فِي قِيمَتِهِ عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ } ثُمَّ
قَالَ أَبُو دَاؤِدَ رَوَاهُ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرْوَةَ لَمْ يَذْكُرِ السَّعَايَةُ ،
وَكَذَا بَيْنَ النَّرِمِذِيِّ الْأَخْتِلَافَ فِيهِ ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ ذَكَرَ السَّعَايَةَ وَبَعْضَهُمْ لَمْ يَذْكُرْهَا
. وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا وَعَيْرُهُمْ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ يَأْجُوَةً : (أَحْدُهَا) أَنَّ إِسْتِسْعَاءَ
مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ
كَلَامِ قَتَادَةَ ، وَقَدْ رَوَاهُ الدَّارُقُطْنِيُّ وَالْخَطَابِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ هَمَّامَ بْنِ
يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّصِيرِ بْنِ أَئْسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيَكٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ { أَنَّ
رَجُلًا أَعْتَقَ شَفِيقًا مِنْ مَمْلُوكٍ فَأَحَارَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْقَهُ وَعَرَمَهُ
بِقِيَةٍ ثَمَنِهِ } قَالَ قَتَادَةَ : إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ اسْتَسْعَى الْعَبْدُ عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ
فَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ فَصَلَ السَّعَايَةَ مِنْ الْحَدِيثِ وَجَعَلَهَا مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ ، وَقَدْ
دَهَبَ إِلَى هَذَا عَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ الْأَئِمَّةِ قَالَ النَّسَائِيُّ فِي سُيَّنِهِ الْكَلَامُ الْأَخْيَرُ يَعْنِي
إِسْتِسْعَاءَ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ بَلْعَنِي أَنَّ هَمَّامًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ فَجَعَلَ هَذَا الْكَلَامُ
مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ وَرَوَاهُ الدَّارُقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ بِدُونِ ذِكْرِ
إِسْتِسْعَاءِ ثُمَّ قَالَ وَافَقَهُ هِشَامُ الدَّسْتُوَائِيُّ لَمْ يَذْكُرِ إِسْتِسْعَاءَ وَشُعْبَةُ
وَهِشَامُ أَحْفَظَ مَنْ رَوَاهُ عَنْ قَتَادَةَ وَرَوَاهُ هَمَّامُ فَجَعَلَ إِسْتِسْعَاءَ مِنْ قَوْلِ
قَتَادَةَ وَفَصَلَهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ أَبْنُ أَبِي عَرْوَةَ
وَجَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ قَتَادَةَ فَجَعَلَ إِسْتِسْعَاءَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ ، وَأَحْسَبَهُمَا وَهُمَا فِيهِ لِمُحَالَفَةِ شُعْبَةَ وَهِشَامَ وَهَمَّامَ إِيَّاهُمَا . ثُمَّ قَالَ :
سَمِعْتَ إِلَيْنِي سَأُورِيَ يَقُولُ مَا أَخْسَنَ مَا رَوَاهُ هَمَّامُ صَبَطَهُ فَفَصَلَ بَيْنَ قَوْلِ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ قَوْلِ قَتَادَةَ وَفِهِمَ وَالْدِي رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ
النَّبِيِّ سَأُورِيَ هَذَا هُوَ أَبُو عَلَيِّي النَّبِيِّ سَأُورِيَ شِيْخُ الْحَاكِمِ وَالظَّاهِرُ أَبْنُهُ أَبُو بَكْرُ
النَّبِيِّ سَأُورِيَ فَإِنَّ الدَّارُقُطْنِيَ رَوَى رِوَايَةَ هَمَّامَ الَّتِي فِيهَا فَصَلَ السَّعَايَةَ وَجَعَلَهَا
مِنْ كَلَامِ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي بَكْرِ النَّبِيِّ سَأُورِيَ . ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتَ إِلَيْنِي سَأُورِيَ
فَحَكَى الْكَلَامُ الْمُتَقَدِّمَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ شَيْخَهُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ تِلْكَ الرِّوَايَةَ .
وَقَدْ صَرَّحَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي تَقْلِيهِ عَنِ الدَّارُقُطْنِيِّ بِتَكْنِيَتِهِ أَبَا بَكْرَ . وَقَالَ
الْخَطَابِيُّ فِي مَعَالِمِ السُّنْنِ هَذَا الْكَلَامُ لَا يُتَبَّعُهُ أَكْثَرُ أَهْلِ النَّقْلِ مُسَنَّدًا عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبِرَغْمِ عُمُونَ أَنَّ كَلَامَ قَتَادَةَ ، وَأَخْبَرَنِي الْجِسْنُ
بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبْنِ الْمُنْذِرِ قَالَ هَذَا الْكَلَامُ مِنْ قِبْلَتِنَا قَتَادَةَ وَلَيْسَ مِنْ مَنْ الْحَدِيثِ
ثُمَّ اسْتَدَلَ أَبْنُ الْمُنْذِرِ بِرِوَايَةِ هَمَّامَ وَقَالَ فَقَدْ أَخْيَرَهُمَا أَنَّ ذِكْرَ السَّعَايَةِ مِنْ
قَوْلِ قَتَادَةَ . قَالَ : وَالْحَقَّ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرْوَةَ الَّذِي مَيَّزَهُ هَمَّامُ مِنْ قَوْلِ
قَتَادَةَ فَجَعَلَهُ مُتَصَلِّا بِالْحَدِيثِ ثُمَّ حَكَى الْخَطَابِيُّ كَلَامَ أَبِي دَاؤِدَ فِي الْأَخْتِلَافِ

في ذكر السعایة في هذا الحديث ثم قال : قال محمد بن إسماعيل رواه شعبه عن قتادة ولم يذكر السعایة واصطرب سعيد بن أبي عروبة في السعایة مراتاً يذكرها ومرةً لا يذكرها فدل على أنها ليست من متن الحديث عندة ، وإنما هي من كلام قتادة وتفسيره على ما قال همام وبينه ويذل على صحة ذلك حديث ابن عمر . وقال البيهقي : وأما الشافعى رحمة الله فإنه ضعف أمر السعایة فيه بوجوه . (منها) أن شعبه وهشاما الدستوائى روى هذا الحديث عن قتادة ليس فيه استسقاء ، وهمما أحفظ (ومنها) أن الشافعى سمع بعض أهل البصر والدين والعلم بالحديث يقول لو كان سعيد بن عروبة في الاستسقاء منفردًا لا يحالقه غيره ما كان تابنًا قال البيهقي : ولعله إنما قال ذلك : لأن حديث بشير بن نهيك عن أبي هريرة يقال الله من كتاب ، وقد روی عن بشير ابن نهيك ما كتب على أبي هريرة فليس فيه ما يوهن حديث ويتحمل الله إنما قال ذلك : لأن سعيداً يفرد به والحافظ يتوقفون في إثبات ما ينفرد به سعيد لاحتلاطه في آخر عمره ، وقد وافقه غيره في رواية الاستسقاء أو قال ذلك : لأن إسنادة مختلف فيه فأكثرهم رواه عن قتادة عن النصر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة ورواه معمراً وسعيد بن بشير عن قتادة عن بشير ليس فيه ذكر النصر بن أنس وكذلك هو في إحدى الروايتين عن هشام وقيل عن قتادة عن موسى بن أنس عن بشير وقيل عن بشير عن جابر بن عبد الله وكل هذا وهم والقول قول الأكثر قال البيهقي والذي يوهن أمر السعایة فيه رواية همام بن يحيى حيث جعل الاستسقاء من قول قتادة وقصله من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . ثم روی عن عبد الرحمن بن مهدى الله قال أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره : لأن كتبها أملاً وعن يحيى بن سعيد قال شعبه : أعلم الناس بحديث قتادة ما سمع منه وما لم يسمع وهشام أحفظ وسعيد أكثر . قال البيهقي : فقد أجمع شعبه مع فضل حفظه وهمما مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف ابن أبي عروبة ومن وافقه في إدراجه السعایة في الحديث ، وفي هذا ما يشكك في ثبوط الاستسقاء في هذا الحديث . قال والذي يذل على أن الاستسقاء من قتادة أن الأوزاعي سئل عن صورة من ذلك فحكى هذا الأفتاء عن قتادة . (ومنها) أن الشافعى قال : قيل لمن حضير من أهل الحديث لو اختلف تافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاستاذ أيهما كان أثبت قال تافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعى : قلت وعلينا أن تصير إلى الآتي من الحديثين قال نعم قال البيهقي مع حديث تافع حديث عمران بن حصين بابطال الاستسقاء ثم قال البيهقي وروي عن الحجاج بن أورطأ عن تافع عن ابن عمر في السعایة وهو منكر عنده . ثم روى بستانده عن أبي حيتمة قال ذكرت أنا وحلف بن هشام لعبد الرحمن بن مهدى حديث الحجاج عن تافع عن ابن عمر { أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى أن العبد إذا كان بين اثنين فاعتذر أحدهما تصيبه أن الذي لم يعتذر إن شاء صمن المعتنق القيمة فإن لم يكن عنده استسقى العبد غير مشغوق عليه } فقال عبد الرحمن وهذا من أعظم الفريدة كيف يكون هذا على ما رواه الحجاج عن تافع عن ابن عمر ، وقد رواه

عُبِيدَ اللَّهِ بْنُ عَمَرَ وَلَمْ يَكُنْ فِي آلِ عُمَرَ أَبْتَ مِنْهُ وَلَا أَخْفَطَ وَلَا أَوْثَقَ وَلَا أَسْدَدَ تَقْدِمَةً فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ فِي رَمَانِهِ فَكَانَ يُقَالُ : إِنَّهُ وَاحِدُ دَهْرِهِ فِي الْحِفْظِ ثُمَّ تَلَاهُ فِي رِوَايَةِ مَالِكٍ بْنِ أَئْسٍ وَلَمْ يَكُنْ دُونَهُ فِي الْحِفْظِ بَلْ هُوَ عِنْدَنَا فِي الْحِفْظِ وَالْإِنْقَانِ مِثْلُهُ أَوْ أَحْمَمُ مِنْهُ فِي كَثِيرٍ مِنِ الْأَخْوَالِ وَرَوَاهُ أَيْضًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدَ الْأَنْصَارِيُّ وَهُوَ مِنْ أَبْتَ لِهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَاصْحَّهُمْ رِوَايَةَ رَوْفُهُ جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ عَنْ أَبْنَ عَمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ { مَنْ أَعْتَقَ تَصِيبًا أَوْ شَقِيقًا فِي عَبْدٍ كُلُّ عَنْقٍ مَا بَقِيَ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ مِنَ الْعَبْدِ مَا أَعْتَقَ } . وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ أَبْقَ شَعْبَيْهُ وَهِشَامُ وَهَمَامُ عَلَى تَرْكِ ذِكْرِ الْإِسْتِسْعَادِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي قَنَادَةَ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَدِيثِ إِذَا خَالَفُهُمْ فِي قَنَادَةَ عَيْرُهُمْ . ثُمَّ قَالَ : وَلَيْسَ أَحَدٌ فِي الْجَمْلَةِ فِي قَنَادَةَ مِثْلَ شَعْبَةَ ، لَا إِنَّهُ كَانَ يُوَافِقُهُ عَلَى الْإِسْنَادِ وَالسَّمَاعِ ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ قَوْلُ جَمَائِعَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ . وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ : اتَّقُوا عَلَى ذِكْرِ الْإِسْتِسْعَادِ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ قَنَادَةَ وَصَوْبَ الْقَاضِي عِيَاضُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ قَنَادَةَ وَحْكَمَيَ عَنِ الْأَصْبَلِيِّ وَابْنِ الْقَصَارِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ السَّعَايَةَ مِنَ الْحَدِيثِ أَوْلَى مِنْ ذَكْرَهَا ، وَقَدْ وَرَدَ التَّضْرِيْجُ بِنَفْيِ الْإِسْتِسْعَادِ فِيمَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ قَالَ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ عُتْمَانَ عَنِ الْوَلِيدِ عَنْ حَفْصٍ وَهُوَ أَبْنُ عَيْلَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ تَافِعٍ عَنْ أَبْنَ عَمَرَ وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ { أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شُرَكَاءُ وَلَهُ وَفَاءٌ فَهُوَ حُرٌّ وَيَضْمَنْ تَصِيبَ شُرَكَائِهِ بِقِيمَتِهِ لِمَا أَسَاءَ مِنْ مُسْبَارَكَتِهِمْ وَلَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ } وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبْنِ عَدِيٍّ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سُفِيَّانَ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ صَالِحِ تَبَّا الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ شَأْبَأْ بْنِ مُعِيدٍ وَقَالَ أَبْنُ عَدِيٍّ قَوْلُهُ { لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ شَيْءٌ } لَا يَرْوِيهِ عَيْرَأَيِّي مُعِيدٍ وَهُوَ حَفْصُ بْنُ عَيْلَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى قَالَ وَالِدِي رَحْمَةُ اللَّهِ : وَأَبُو مُعِيدٍ حَفْصُ بْنُ عَيْلَانَ وَسُلَيْمَانُ بْنُ الْأَسْدَقِ وَتَقْهِمَا الْجُمْهُورُ . اتَّهَمَهُ . وَهُوَ يَضْمِمُ الْمِيمَ وَقِنْحَ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةَ ، وَإِسْكَانَ الْبَيَاءِ الْمُتَنَاهِ مِنْ تَجْهِ . (الْجَوَابُ الْتَّانِيُّ) قَالَ بَعْضُهُمْ لَيْسَ مَعْنَى الْإِسْتِسْعَادِ مَا فَهَمَهُ مِنْهُ الْجُمْهُورُ وَهُوَ أَنَّ الْعَبْدَ يُكَلِّفُ الْإِكْتِسَابَ وَالْطَّلَبَ حَتَّى يُحَصِّلَ قِيمَةَ تَصِيبِ الشَّرِيكِ الْأَخْرَ ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ أَنْ يُحْرَمَ سَيِّدُهُ الَّذِي لَمْ يَعْتِقْ بِقِدْرِ مَا لَهُ فِيهِ مِنْ الرِّزْقِ وَلَهُدَا قَالَ { عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ } أَيْ لَا يَشْقُّ عَلَيْهِ بِأَنْ يُكَلِّفَ مِنْ الْحَدِيدَةِ فَوْقَ حِصَّةِ الرِّزْقِ فَعَلَى هَذَا تَسْقُقُ الْأَخَادِيدِ وَلَا يَكُونُ بَيْنَهَا اخْتِلَافٌ لَكِنْ يَرْدُ هَذَا قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ لَابِي دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيِّ فِي قِيمَتِهِ . (الْجَوَابُ الْتَّالِيُّ) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : إِنَّ ثَبَتَ حَدِيثُ السَّعَايَةِ فَعِيهِ مَا دَلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْأَخْتِيَارِ مِنْ جَهَةِ الْعَبْدِ فَإِنَّهُ قَالَ { عَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ } وَفِي الْأَخْتِيَارِ عَلَيْهِ ، وَهُوَ يَأْبَاهُ مَسْقَفَةُ عَظِيمَةٌ وَإِذَا كَانَ بِالْأَخْتِيَارِ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْأَخْبَارِ مُحَالَفَةٌ وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ بَعْدَ ذِكْرِهِ تَرْجِيحُ إِسْقاطِهِ السَّعَايَةَ مِنْ جَهَةِ الْحَبَرِ . وَأَمَّا مُدْرَكُ النَّظَرِ فَصَعِيفُ مِنْ جَهَةِ أَبِي حَنِيفَةَ ، لَا إِنَّ الْإِسْتِسْعَادَ كِتَابَهُ وَالْكِتَابَهُ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ لَا تَجُبُ ، وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ قَادِرًا عَلَيْهَا وَمَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعُمَدَةِ إِلَى الْعَمَلِ بِحَدِيثِ الْإِسْتِسْعَادِ ، وَقَالَ : أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ فِي صَحِيحِهِمَا وَخَسْبُكَ بِذَلِكَ فَقَدْ قَالُوا : إِنَّ ذَلِكَ أَعْلَى دَرَجَةِ الصَّحِيحِ وَالَّذِينَ لَمْ يَقُولُوا بِالْإِسْتِسْعَادِ تَعَلَّلُوا فِي

َصُنْعِيفِهِ تَغْلِيلَاتٍ لَا يُمْكِنُهُمُ الْوَفَاءُ بِمِثْلِهَا فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَحْتَاجُونَ إِلَى
الْإِسْتِدَالَالِ فِيهَا بِأَحَادِيثٍ تَرْدَ عَلَيْهَا بِمِثْلِ تِلْكَ التَّغْلِيلَاتِ . قَالَ وَالنَّبَطُرُ بَعْدَ
الْحُكْمِ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ مُنْحَصِرٌ فِي تَقْدِيمِ إِحْدَى الدَّلَالَتَيْنِ عَلَى الْأَخْرَى أَعْنَى
دَلَالَةً قَوْلِهِ { عَنَّقَ مِنْهُ عَلَى مَا عَنَّقَ عَلَى رِقِ الْبَاقِي } وَدَلَالَةً اسْتِسْعَى عَلَى
لُرُومِ الْاسْتِسْعَاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَالظَّاهِرُ تَزْجِيْخُ هَذِهِ الدَّلَالَةِ عَلَى الْأُولَى .
اَنْتَهَى .

فائدة عتق بعض العبد

(السَّابِعَةُ) قَوْلُهُ مَنْ أَعْنَقَ شِرْكًا بِكَسْرِ الشَّيْنِ هُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ
الْأَخْرَى شِفْصَانَا وَهُوَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ أَيْضًا وَقَالَ الشَّفِيقُسْ أَيْضًا بِزِيَادَةِ يَاءٍ وَهُوَ
الْبَنَصِيبُ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا وَالشِّرْكُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ أَطْلِقَ عَلَى مُتَعَلِّقِهِ وَهُوَ
الْمُشْتَرِكُ وَلَا بُدَّ مِنْ إِضْمَارِ أَيِّ جُزْءٍ مُسْتَرِكٍ : لَأَنَّ الْمُشْتَرِكَ فِي الْحَقِيقَةِ
الْجُمْلَةُ ، وَأَخْرَجَ بِهِ مَا إِذَا كَانَ مَا لِكَ لَعْبَدٌ بِكَمَالِهِ فَأَعْنَقَ بَعْضَهُ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ
جَمِيعَهُ مُطْلِقًا لِمُصَادَفَةِ الْعِنْقِ مِلْكُهُ ، وَهَذَا مَدْهُبُ مَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ
وَالْجُمْهُورِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يُسْتَسْعَى فِي بَقِيَّتِهِ لِمَوْلَاهُ كَمَا قَالَ فِي الْمُشْتَرِكِ
وَحَالَفَهُ النَّاسُ فِي ذَلِكَ حَتَّى صَاحِبَاهُ وَذَكَرَ التَّوْوِيُّ أَنَّ الْعُلَمَاءَ كَافَةً عَلَى الْأَوَّلِ
وَانْقَرَدَ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ ثُمَّ قَالَ وَحَكَى الْقَاضِي عِيَاضُ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ طَاؤُوسَ
وَرَبِيعَةَ وَحَمَادٍ وَرِوَايَةَ عَنْ الْحَسَنِ كَقَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَعَنْ
الشَّعْبِيِّ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ لِلْعَنْبَرِيِّ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْتِقَ مِنْ عَبْدِهِ مَا شَاءَ .
اَنْتَهَى . وَفِيمَا تَقَلَّهُ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ نَظَرٌ فَقَدْ قَالَ أَبْنُ حَزْمٍ يَعْتِقُ الْجَمِيعَ فِيمَا
إِذَا كَانَ كُلُّهُ مَمْلُوكًا لَهُ كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ وَلَمْ يُنَقِّلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِمْ مَا
يُخَالِفُهُ وَقَالَ : مَا تَعْلَمُ لِأَبِي حَنِيفَةَ مُتَقَدِّمًا قَبْلَهُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرَ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي
هَذِهِ الصُّورَةِ الْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مَا قَالَ عُلَمَاءُنَا إِنَّ مَاتَ مُشَاقِصُهُ عَنَّقَ بَقِيَّتِهِ ،
وَإِلَّا فَقَدْ عَنَّقَ مِنْهُ مَا عَنَّقَ قَالَهُ مُطَرَّفٌ وَابْنُ الْمَاجِشُونَ عَنْ مَالِكٍ وَكَيْفَ
يَكْمُلُ عَلَيْهِ مَعَ الشَّرِيكِ قَصَاءً جَزْمًا وَيُخْكِمُ بِسِرَايَةِ الْعِنْقِ وَلَا يَسْرِي الْعِنْقُ
بِنَفْسِ الْقَوْلِ هُنَا . اَنْتَهَى .

فائدة ورث بعض من يعتق عليه بالقرابة

(الثَّامِنَةُ) خَرَجَ بِقَوْلِهِ أَعْنَقَ مَا إِذَا أَعْنَقَ عَلَيْهِ قَهْرًا بِأَنَّ وَرِثَ بَعْضُ مَنْ
يَعْتِقُ عَلَيْهِ بِالْقَرَابَةِ فَإِنَّهُ يَعْتِقُ ذَلِكَ الْقَدْرَ حَاصَّةً ، وَلَا سَرَايَةَ وَبِهَذَا صَرَّخَ
الْفُقَهَاءُ مِنْ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةَ بِخَلَافِهِ .

فائدة أوصى بإعتاق نصبيه من عبد بعد موته

(النَّاسِعَةُ) وَخَرَجَ بِهِ أَيْضًا مَا إِذَا أَوْصَى يَاغْتَاقَ تَصِيبَهُ مِنْ عَبْدٍ بَعْدَ مَوْتِهِ فَإِنَّهُ يُعْنِقُ ذَلِكَ الْقَدْرَ وَلَا سِرَايَةً؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَالَ يَتَّسِقُ إِلَى الْوَارِثِ وَيَصِيرُ الْمَيِّتُ مُغْسِرًا بَلْ لَوْ كَانَ كُلُّ الْعَبْدِ لَهُ فَأَوْصَى يَاغْتَاقَ بَعْضَهُ أَغْتِقَ ذَلِكَ الْبَعْضُ، وَلَمْ يَسِرْ وَيَهْدَا قَالَ الْجُمْهُورُ وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ قَوْلُ أَنَّهُ يُقَوَّمُ فِي ثُلُثِهِ وَيُجْعَلُ مُوسِرًا بَعْدَ الْمَوْتِ.

(الْعَاشِرُهُ) قَوْلُهُ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَنْلُعُ ثَمَنَ الْعَبْدِ أَيْ ثَمَنَ بَقِيَّةِ الْعَبْدِ أَمَّا حِصْنَتُهُ فَهُوَ مُوسِرٌ بِهَا لِمُلْكِهِ لَهَا فَيَعْتِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ قَالَ أَصْحَابُنَا وَعَيْرُهُمْ وَيُصْرَفُ فِي ثَمَنِ بَقِيَّةِ الْعَبْدِ جَمِيعُ مَا يُبَاعُ فِي الدِّينِ فَيُبَاعُ مَسْكُنُهُ وَحَادِمُهُ وَكُلُّ مَا فَصَلَ عَنْ قِوَتِ يَوْمِهِ وَقِوَتِ مَنْ تَلَرُّمَهُ تَفَقَّهُ وَدَسْتُ ثَوْبَ يَلْبِسُهُ وَسُكْنَى يَوْمٍ وَقَالَ أَشَهُبُ مِنْ الْمَالِكِيَّةِ يُبَاعُ مِنْ الْكِسْوَةِ مَا فَصَلَ عَمَّا يُوَارِيهِ لِصَلَاتِهِ.

فائدة هل يعتق من العبد بقدر ما يملك

(الْحَادِيَةُ عَشْرَهُ) فَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَكَنَّهُ لَا يَنْلُعُ ثَمَنَ بَقِيَّةِ الْعَبْدِ فَهُلْ يَعْتِقُ مِنْ بَقِيَّةِ الْعَبْدِ يَقْدِرُ مَا يَمْلِكُ أَوْ لَا يَعْتِقُ مِنْ بَقِيَّةِ شَيْءٍ؟ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: لَا يَسْرِي؛ لَأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُفِيدُ الْإِسْتِقْلَالَ فِي ثُبُوتِ أَحْكَامِ الْأَخْرَارِ، وَقَالَ أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ يَسْرِي إِلَى الْقَدْرِ الَّذِي هُوَ مُوسِرٌ بِهِ تَنْفِيذًا لِلْعَتْقِ بِخَسْبِ الْإِمْكَانِ، وَهَذَا التَّانِي هُوَ الْأَصْحُ وَعَلَيْهِ نَصَّ الشَّافِعِيَّ فِي الْأُمُّ وَهُوَ مَذَهَبُ الْمَالِكِيَّةِ.

(الثَّالِتَهُ عَشْرَهُ) قَوْلُهُ قُومٌ عَلَيْهِ قِيمَةُ الْعَدْلِ يَقْتَحِمُ الْعَيْنِ أَيْ بِلَا زِيَادَهُ وَلَا نَفْصِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ { وَلَا وَكْسَ وَلَا شَطَطَ } وَالْوُوكْسُ يَقْتَحِمُ الْوَاوِ وَإِسْكَانُ الْكَافِ وَبِالسَّيْنِ الْمُهَمَّلَةُ النَّفْصُ وَالشَّطَطُ يَقْتَحِمُ الشَّيْنِ الْمُعَحَّمَةُ بَعْدَهَا طَاءُ مُهَمَّلَهُ مُكَرَّرَهُ الْجَوْرُ وَفِيهِ ابْنَاثُ التَّقْوِيمِ وَالْأَخْدُ بِمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْمَغْرِفَةِ بِالْقِيمَهُ وَإِنْ كَانَ طَلَّنا وَتَخْمِيَّا مَعَ أَنَّ أَصْلَ السَّهَادَهُ أَنْ يَكُونَ بِالْيَقِينِ لَكِنْ أَعْتَفُ ذَلِكَ فِي التَّقْوِيمِ لِلصَّرُورَهِ.

فائدة أتلف شيئاً من الحيوان أو العروض التي

(الثَّالِتَهُ عَشْرَهُ) اسْتَدَلَّ بِهِ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَلَفَ شَيْئًا مِنْ الْحَيَوانِ أَوِ الْعُرُوضِ الَّتِي لَا يُكَالُ وَلَا يُوَرَّنُ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ لَا مِثْلُهُ قَالَ: وَبِهِ قَالَ مَالِكُ، وَأَصْحَابُهُ قَالَ وَدَهَبَ جَمَاعَهُ مِنْ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمُ الشَّافِعِيُّ وَدَاؤُدُّ إِلَى أَنَّ الْقِيمَهُ لَا يُفْصَنِي بِهَا إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمِثْلِ وَمَا حَكَاهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ مِنْ صَمَانِ الْمُتَلِفِ الَّذِي لَا يُكَالُ وَلَا يُوَرَّنُ بِالْمِثْلِ مَرْدُودٌ قَلَمٌ يَقُلُ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا صَمَمَهُ بِالْقِيمَهِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ وَإِنَّمَا أَوْجَبَ أَصْحَابُنَا الصَّمَانَ بِالْمِثْلِ، وَلَوْ صُورَهُ فِي الْقَرْضِ فَأَمَّا فِي بَابِ الْإِلْلَاقَاتِ فَلَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ

فائدة للمعتق النصف وهو مoser بالباقي وله شريك

(الرابعة عشرة) قوله فأعطي شركاءه حصصهم أي إن كان له شركاء فأن كان له شريك واحد أعاده جميع ثمن البالى أو شريكان أعاداهما . والعطية هنا على قدر الملك بلا شك فلو كان للمعتق النصف وهو موسير بالباقي ، وله شريكان لأحدهما الثلث والأخر السدس كان المدفوع بينهما أثلاثا وإنما اختلف المالكية في عكس ذلك ، وهو أن يتعين كلا من صاحب الثلث والسدس حصته وهما موسيران فهل يقع على هما تنصيب صاحب النصف بالسوية أو يكون ذلك على قدر الحصص حتى يكون التقويم عليهم أثلاثا والصحيح عندهم الثاني والخلاف عند الحنابلة والصحيح عندهم الأول وهو تطير الخلاف في الشفاعة إذا كانت لاثنين هل يأخذانها بالسوية أو على قدر الملك والخلاف في ذلك مشهور والصحيح عند الكل أنه على قدر الملك والله أعلم .

فائدة لا فرق في العتق بين الصحيح والمريض

(الخامسة عشرة) ظاهره الله لا فرق في ذلك بين الصحيح والمريض ولو مرضا المؤوت بناء على العموم في الأحوال وهو المعتمد وبه قال الشافعية إلا أنهم خصوه في مرض الموت بما إذا وسعة الثلث : لأن تصرف المريض في الثلث كتصرف الصحيح في جميع المال ، وعنه أحمد وابن الماجشون الله لا تقويم في المرض .

فائدة لا فرق بين أن يكون المعتق والشريك والعبد

(السادسة عشرة) وظاهره أيضاً لا فرق بين أن يكون المعتق والشريك والعبد مسلمين أو كفاراً أو بغضهم مسلمين وبغضهم كفاراً وبه قال الشافعية وعند الحنابلة وجهاً فيما لو أعتق الكافر شريكه في عبد مسلم هل يتسرى عليه أم لا وقال المالكية إن كانوا كفاراً فلا سيرأة وإن كان المعتق كافراً دون شريكه فهل يتسرى عليه أم لا فيما إذا كان العبد مسلماً دون ما إذا كان كافراً ثلاثة أحوال ، وإن كانوا كافرين والعبد مسلماً فروايات ، وإن كان المعتق مسلماً سرى عليه بكل حال .

فائدة تعلق العتق بمحل السراية

(السابعة عشرة) وظاهره أيضاً تناول ما إذا تعلق بمحل السراية حق لا زم بإن يكون تنصيب الشريك مرهوناً أو مكتباً أو مدبراً أو مسؤولاً بإن

اسْتَوْلَدَهَا وَهُوَ مُعْسِرٌ وَفِي ذَلِكَ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ عِنْدُهُمُ السُّرَائِيَّةُ فِي الْمَرْهُونِ وَالْمُكَاتِبِ وَالْمُدَبَّرِ دُونَ الْمُسْتَوْلَدَةِ؛ لِغَدَمِ قُبُولِهَا نَفْلَ الْمِلْكِ.

فائدة لا فرق بين عتق ماذون فيه وغير ماذون فيه

(الثَّامِنَةُ عَشْرَةً) وَظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَنْقِ مَاذُونٍ فِيهِ وَغَيْرِ مَاذُونٍ فِيهِ وَقَالَ الْحَافِيَّةُ: لَا صَمَانٌ فِي الْإِعْتَاقِ لِمَاذُونٍ فِيهِ كَمَا لَوْ قَالَ لِشَرِيكِهِ أَعْتِقْ تَصِيبَكَ.

فائدة الإعتاق بالتنجيز والتعليق بالصفة

(اللَّا سِعَةُ عَشْرَةً) لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِعْتَاقِ بِالثَّنْجِيزِ وَالثَّعْلِيَقِ بِالصُّفَقَةِ مَعَ وُجُودِهَا فَإِنَّ مَجْمُوعَهُمَا كَالثَّنْجِيزِ وَاحْتَلَفَ الْمَالِكِيَّةُ فِي الْعَنْقِ إِلَى أَجَلٍ فَقَالَ مَالِكٌ وَإِنِّي الْقَاسِمُ: يُقَوِّمُ عَلَيْهِ فَيُعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ، وَقَالَ سَحْنُونُ: إِنْ شَاءَ الْمُتَمَسِّكُ قَوْمُهُ السَّاعَةُ فَكَانَ جَمِيعُهُ حُرّاً إِلَى سَنَةٍ مَتَّلَّا وَإِنْ شَاءَ تَمَسَّكَ وَلَيْسَ لَهُ بِيُعْهُ قَبْلَ السَّنَةِ إِلَّا مِنْ شَرِيكِهِ وَإِذَا تَمَّتِ السَّنَةُ فُوِّمَ عَلَى مُبْتَدِئِ الْعَنْقِ عِنْدَ التَّقْوِيمِ.

فائدة كان معسراً حالة الإعتاق ثم

(العِشْرُونَ) قَوْلُهُ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَقْتَضِي اعْتِباً رَدِيلَكَ حَالَةُ الْعَنْقِ حَتَّى لَوْ كَانَ مُغْسِرًا حَالَةُ الْإِعْتَاقِ ثُمَّ أَيْسَرَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَسْرِ عَلَيْهِ وَهُوَ كَذِيلَكَ.

(الْحَادِيَّةُ وَالْعِشْرُونَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقٌ فِي السُّرَائِيَّةِ فِيمَا إِذَا مَلَكَ قِيمَةَ الْبَاقِي بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دِينٌ يُقْدِرُ ذَلِكَ أَمْ لَا وَهُوَ الْأَطَهُرُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيَّ وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِهِ وَالخِلَافُ فِي ذَلِكَ كَالْخِلَافُ فِي أَنَّ الدِّينَ هَلْ يَمْنَعُ الزَّكَاةَ أَمْ لَا.

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : { بَاعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدًا مُذَبَّرًا فَاسْتَرَاهُ أَبْنُ النَّحَامَ عَبْدًا قِبْطِيًّا ماتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي إِمْرَةِ ابْنِ الرَّبِيعِ دَبَّرَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ } وَلِلْبُخَارِيِّ { فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ نَحَامَ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٌ } . وَقَالَ مُسْلِمٌ { فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٌ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ } . وَفِي رِوَايَةِ لَابْنِ دَاؤِدَ { قَبَعَ بِسَبْعِ عِمَائَةِ أَوْ تِسْعِ عِمَائَةِ } وَفِي رِوَايَةِ لَهُ { أَنْتَ أَحَقُّ بِتِسْعِ عِمَائَةِ وَاللَّهُ أَعْنَى عَنْهُ } . وَلِمُسْلِمٍ { أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُوكَ شِمَانِيَّ وَاللَّهُ أَعْنَى عَنْهُ } . مَذْكُورٍ أَعْتَقَ عَلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ يُقَالُ لَهُ يَغْفُوبُ } الْحَدِيثَ . وَلِمُسْلِمٌ { أَعْتَقَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ } الْحَدِيثَ . وَرَادَ ثُمَّ قَالَ { أَبْدًا بِنْ فَسِيكَ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا فَإِنْ فَصَلَ شَيْءٌ فَلَا هِلْكَ فَإِنْ فَصَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَصَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا يَقُولُ فَبَيْنَ يَدِيكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شَمَالِكَ } . وَلِلْسَّائِيِّ فِي رِوَايَةِ { وَكَانَ مُحْتَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دِيرُهُ } وَفِيهِ { فَأَعْطَاهُ قَالَ أَفْضِلَ دِينَكَ } . وَلِلتَّرمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاعَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ } .

شرح

(الْحَدِيثُ الثَّانِي) . عَنْ جَابِرٍ قَالَ { بَاعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدًا مُذَبَّرًا فَاسْتَرَاهُ أَبْنُ النَّحَامَ عَبْدًا قِبْطِيًّا ماتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي إِمْرَةِ ابْنِ الرَّبِيعِ دَبَّرَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ . } (فِيهِ) فَوَاءِدُ :

(الأُولَى) أَحْرَجَهُ الشَّيْخَانَ وَالْتَّرمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ بُشْفِيَّانَ بْنَ عَبْيَيْةَ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ مُحْتَصِرٌ وَلَفْظُ مُسْلِمٍ وَابْنُ مَاجَهَ بِمَعْنَى لَفْظِ الْمُصَنِّفِ وَلَفْظُ التَّرمِذِيِّ { أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ عَلَامًا لَهُ قَمَاتٍ ، وَلَمْ يَتُرِكْ مَالًا غَيْرِهِ } الْحَدِيثُ وَقَالَ حَسْنُ صَحِيحُ ، وَأَحْرَجَهُ الشَّيْخَانِ مِنْ رِوَايَةِ حَمَادِ بْنِ رَيْدٍ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ { فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَامَ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٌ } وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ { فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٌ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ } ، وَأَحْرَجَهُ الْبُخَارِيِّ وَالْسَّائِيِّ مِنْ طَرِيقِ شَعْبَةَ تَلَاثَتُهُمْ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ ، وَأَحْرَجَهُ الشَّيْخَانَ ، وَأَبُو دَاؤِدَ وَالْسَّائِيِّ وَابْنُ مَاجَهَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءَ بْنِ أَبِي رِبَاحٍ وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ { قَبَاعَهُ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٌ ثُمَّ أَرْسَلَ بِشَمَانِيَّهُ إِلَيْهِ } وَلَفْظُ أَبِي دَاؤِدَ { قَبَعَ بِسَبْعِ عِمَائَةِ أَوْ تِسْعِ عِمَائَةِ } وَفِي رِوَايَةِ لَهُ { أَنْتَ أَحَقُّ بِشَمَانِيَّهُ وَاللَّهُ أَعْنَى عَنْهُ } وَفِي لَفْظِ الْسَّائِيِّ { وَكَانَ مُحْتَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دِينٌ } وَفِيهِ { فَأَعْطَاهُ قَالَ أَفْضِلَ دِينَكَ } وَفِي رِوَايَةِ لَهُ { فَاحْتَاجَ الرَّجُلُ } ، وَأَحْرَجَهُ الْبُخَارِيِّ وَالْسَّائِيِّ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ بِلَفْظِ { إِنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَرَدَهُ الْبَيْنِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبَاعَهُ مِنْهُ نُعَيْمُ بْنُ

اللَّحَامَ } . وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَأُبُو دَاؤُدَ وَالشَّيْعَىٰ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي الرَّبِيعِ يَلْفَظُ { أَعْنَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ دُبْرِ قَبْلَهُ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَلَكَ مَالٌ عَيْرُهُ فَقَالَ لَا فَقَالَ مَنْ يَشْتَرِيهِ مَنِي فَإِشْتَرَاهُ نُعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيِّ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٍ فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَبْدًا يَنْفَسِكَ فَتَضَدَّقَ عَلَيْهَا قَائِنٌ فَصَلَّ شَيْءٌ فَلَاهِلُكَ قَائِنٌ فَصَلَّ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا يَقُولُ فَبَيْنَ يَدِيكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ } لَفْظُ مُسْلِمٍ وَفِي لَفْظِ لِمُسْلِمٍ وَلَأَبِي دَاؤُدَ وَالشَّيْعَىٰ { أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أُبُو مَذْكُورٍ أَعْنَقَ عَلَامًا لَهُ عَنْ دُبْرٍ يُقَالُ لَهُ يَعْقُوبُ } وَالْبَاقِي بِمَعْنَاهُ وَرَوَاهُ البَيْهَقِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مُجَاهِدٍ يَلْفَظُ { كَانَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ يُقَالُ لَهُ أُبُو الْمَذْكُورِ وَكَانَ لَهُ عَيْدٌ قَبْطِيٌّ فَأَعْنَقَهُ عَنْ دُبْرِ مِنْهُ ثُمَّ احْتَاجَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ ذَا حَاجَةً فَلَيَبْدأْ بِنَفْسِهِ قَالَ فَبَاعَهُ مِنْ نُعِيمٍ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخِي بَنِي عَدِيٍّ بْنَ كَعْبٍ بِشَمَانِيَّةَ فَأَنْتَقَعَ بِهَا } حَمْسَتُهُمْ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَالَ أَبْنُ حَزْمٍ هَذَا أَثْرٌ مَشْهُورٌ مَفْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ يَنْقُلُ التَّوَاثِيرِ .

(**التَّابِيةُ**) الْمُدَبِّرُ الْعَبْدُ الَّذِي عَلَقَ سَيِّدُهُ عَنْقَهُ عَلَى الْمَوْتِ وَسُمِّيَ بِذَلِكَ : لَأَنَّ الْمَوْتَ دُبْرُ الْحَيَاةِ وَقِيلَ : لَأَنَّ السَّيِّدَ دَبَرَ أَمْرَ دُبْيَاهُ بِاسْتِخْدَامِهِ وَاسْتِرْقَاقِهِ ، وَأَمْرَ إِخْرَتِهِ بِاعْتِاقِهِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ وَاخْتِلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَدَاهِبِ : (أَحَدُهَا) الْجَوَازُ مُطْلَقاً ، وَهُوَ مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَالْمَسْهُورُ مِنْ مَذَهَبِ أَحْمَدَ وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَورٍ وَدَاؤُدَ وَابْنُ حَزْمٍ وَحَكَاهُ عَنْ عَائِشَةَ وَعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَمُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ وَطَاؤُسَ وَمُحَمَّدَ بْنِ الْمُنْكَدِرِ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَعَنْ الشَّعْبِيِّ : بَيْعُهُ الْجَرِيُّ وَبَيْعُهُ الْوَرَعُ . وَقَالَ أَبْنُ حَزْمٍ : بَلْ بَيْعُهُ الْوَرَعُ اقْتِدَاءً بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي سُنْنِ الْبَيْهَقِيِّ عَنْ مُجَاهِدٍ وَرَفَعَهَا أَهْلُ مَكَةَ أَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِيَّةً صَاحِبُهَا فِيهَا بِالْخَيْلِ مَا عَاشَ يُمْضِي مِنْهَا مَا شَاءَ وَبَرِيدٌ مِنْهَا مَا شَاءَ وَحَكَاهُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَكْثَرِ التَّالِيَّنِ ، وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ ، نَقْلَهُ إِلَيْهِ بَيْعُهُ فِي الْمَغْرِفَةِ . (الثَّانِي) الْمَنْعُ مُطْلَقاً ، وَهُوَ مَذَهَبُ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ الْحَطَابِيُّ وَمَنْعَ مِنْ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ سَعِيدُ بْنِ الْمُسَيْبَ وَالشَّعْبِيُّ وَالنَّحْعَنِيُّ وَالزَّهْرَيُّ وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ سُقْيَانُ التَّوْرِيُّ وَالْأَوْرَاعِيُّ وَحَكَاهُ التَّوَوِيُّ عَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَالسَّلْفِ مِنْ الْحَجَازِيِّينَ وَالشَّامِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَفِيهِ تَنْظُرٌ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ الشَّافِعِيِّ . (الثَّالِثُ) الْمَنْعُ مِنْ بَيْعِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى السَّيِّدِ دَيْنَ مُسْتَعْرِقٍ فَبَيْعٌ فِي حَيَاتِهِ ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ وَهَذَا مَذَهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ . (الرَّابِعُ) يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ وَيَمْتَنَعُ بَيْعُ الْمُدَبَّرِ وَهُوَ رِوَايَةُ أَحْمَدَ وَحَزْمَ بْنِ أَبِنِ حَزْمٍ عَنْهُ ، وَقَالَ وَهَذَا تَقْرِيبٌ لَا يُرْهَانَ عَلَى صَحَّتِهِ . (الخَامِسُ) جَوَازُ بَيْعِهِ إِذَا احْتَاجَ صَاحِبُهُ إِلَيْهِ حَكَاهُ الْحَطَابِيُّ عَنْ الْحَسِنِ بْنِ رَبِيعَةَ وَحَكَاهُ أَبْنُ حَزْمٍ عَنْ طَاؤُسِ أَيْضًا . (السَّادِسُ) لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا إِذَا أَعْنَقَهُ الْذِي ابْتَاعَهُ حَكَاهُ الْحَطَابِيُّ عَنْ الْلَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَحَكَاهُ أَبْنُ حَزْمٍ عَنْ مَالِكٍ وَكَانَ الْقَائِلُ بِهَذَا رَأَى بَيْعَهُ مَوْفُوقًا كَبَيْعِ الْفُصُولِيِّ عَنْ الْقَائِلِ بِهِ قَائِنٌ أَعْنَقَهُ الْمُشْتَري تَبَيَّنَ أَنَّ الْبَيْعَ صَحِيحٌ ، وَإِلَّا فَلَا قَائِنٌ لَوْ بَطَلَ الْبَيْعُ مِنْ الْأَوَّلِ لَمَّا صَحَّ

الْعِنْقُ : لَا يَكُونُ إِلَّا فِي مِلْكٍ ، وَلَوْ صَحَّ مِنِ الْأَوَّلِ لَمْ يَنْقِلْ بَاطِلًا يَكُونُ
الْمُشْتَرِي لَمْ يُعْتَقِهُ . (السَّابِعُ) قَالَ الْحَطَابِيُّ وَكَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَقُولُ لَا يَبْيَاعُ
إِلَّا مِنْ نَفْسِهِ . اتَّهَى . وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا لَيْسَ قَوْلًا أَخْرَى بَلْ هُوَ قَوْلُ الْمَنْعِ مُطْلِقًا
لَا يَبْيَاعُ مِنْ نَفْسِهِ لَيْسَ بَيْعًا وَإِنَّمَا هُوَ عِنْقٌ . (الثَّامِنُ) مَنْعُ بَيْعِ الْمَدْبَرِ تَدْبِيرًا
مُطْلِقًا ، وَجَوَارِ بَيْعِ الْمَدْبَرِ بَقِيدٌ كَقُولِهِ إِنْ مِنْ مَرْضِي هَذَا فَأَنْتَ حَكَاهُ
الْحَطَابِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنْ قَوْلَ
الْقَائِلِ إِنْ مِنْ مَرْضِي هَذَا أَوْ مِنْ سَقْرِي هَذَا لَيْسَ تَدْبِيرًا ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ
وَالرُّخُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ جَائِزٌ وَلِهَذَا قَالَ الْحَنَفِيَّةُ بِجَوَارِ الْبَيْعِ فِي التَّدْبِيرِ
المُقَيَّدِ .

فائدۃ بیع خدمة المدبر

(الرَّابِعُ) فَأَحْتَاجَ مِنْ جَوَرِ مُطْلِقًا بِهَذَا الْحَدِيثِ ، وَقَالَ الْأَصْلُ عَدْمُ الْاِحْتِصَاصِ
بِهَذَا الرَّجُلِ وَبِمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ صَفَتِهِ وَتَأْوِلَةِ الْمَانِعِ مُطْلِقًا بِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْعَ
رَقِبَتِهِ ، وَإِنَّمَا هُوَ بَيْعٌ خِدْمَتِهِ وَهَذَا خِلَافٌ ظَاهِرٌ لِلْفُطُولِ وَتَمَسُّكٌ قَائِلُهُ بِمَا رُوِيَ
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلَيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ { إِنَّمَا بَاعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خِدْمَةَ الْمَدْبَرِ } وَهَذَا مُرْسَلٌ وَلَا حُجَّةٌ فِيهِ وَرُوِيَ عَنْهُ مَوْصُولاً
وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ فَقْدَ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ فِيهَا عَبْدُ الْغَفَارِ بْنُ الْقَاسِمِ
وَقَالَ : إِنَّهُ ضَعِيفٌ ، ثُمَّ قَالَ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ وَإِنَّ كَانَ مِنْ الثَّقَاتِ فَإِنَّ حَدِيثَهُ هَذَا
مُرْسَلٌ ثُمَّ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبْنَى فُضَيْلٍ عَنْ
عَنْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ حَابِرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا بَأْسَ بَيْعٌ خِدْمَةَ الْمَدْبَرِ إِذَا احْتَاجَ } وَقَالَ هَذَا خَطَا مِنْ
أَبْنَى طَرِيفٍ وَالصَّوَابُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُرْسَلًا وَلَدَّا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ
هَذَا خَطَا مِنْ أَبْنَى طَرِيفٍ دَخَلَ لَهُ حَدِيثٌ فِي حَدِيثٍ ثُمَّ أَوْضَحَ ذَلِكَ ثُمَّ رَوَى عَنْ
الشَّافِعِيِّ رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ فِي جَوَابٍ مَنْ ذَكَرَ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ مَا رَوَى هَذَا
عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ فِيمَا عَلِمْتُ أَحَدٌ يَبْيَعُ حَدِيثَهُ ، وَلَيُرَوَّاهُ مَنْ شَيَّتْ حَدِيثَهُ مَا كَانَ
لَكَ فِيهِ الْحُجَّةُ مِنْ وُجُوهٍ . قَالَ : وَمَا هِيَ فُلْتُ أَنْتَ لَا شَيْءٌ مُنْقَطَعٌ لَوْلَمْ
يُخَالِفُهُ عَيْرُهُ فَكَيْفَ تُبْيِعُ الْمُنْقَطَعَ بِخَالِفِهِ الْمُتَّصِلُ التَّالِيُّ ، لَوْ كَانَ يُخَالِفُهُ لَوْ
شَيَّتْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ أَقُولَ { بَاعَ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَقَبَةً مُدَبَّرَةً } كَمَا
حَدَّثَ حَابِرٌ { وَخِدْمَةً مُدَبَّرَةً } كَمَا حَدَّثَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلَيٍّ ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي
الْجَوَابِ عَنْهُ ، وَمِنْهُ أَنَّ الشَّافِعِيَّ قَالَ لِبَعْضِ مُخَالِفِيهِ أَنَّهُ قُولُ : إِنَّ بَيْعَ خِدْمَةَ
الْمَدْبَرِ حَائِرٌ قَالَ لَا : لَا يَهَا عَرَرُ قُولٌ : فَقْدَ حَالَفَتْ مَا رَوَيْتُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . ثُمَّ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ عَبْدَ الْغَفَارِ بْنَ الْقَاسِمِ كَانَ عَلَيَّ بْنُ
الْمَدِينَيِّ يَرْمِيهِ بِالْوَصْعِ قَالَ وَوَصَلَهُ أَيْضًا أَبُو شَيْبَةَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ عُثْمَانَ عَنْ
عُثْمَانَ بْنَ عُمَيْرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ حَابِرٍ ، وَأَبُو شَيْبَةَ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَاجُ بِأَمْتَالِهِ
وَقَالَ أَبْنُ حَزْمٍ هَذَا مُرْسَلٌ ثُمَّ لَوْصَحَ لِكَانَ حُجَّةً عَلَى الْحَنَفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ :
لَا يَرَوْنَ بَيْعَ خِدْمَةَ الْمَدْبَرِ . قُولٌ : وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا حَكَاهُ الشَّافِعِيُّ ، وَقَدْ
قَدَّمَنَاهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بَيْعٌ خِدْمَتِهِ الْإِجَارَةُ ، وَهِيَ حَائِرَةٌ عِنْدَ الْمُخَالِفِينَ أَيْضًا
لِكِنَّ **سَرْطَانَ الْإِحْجَارِ** الْتَّالِقِيَّ بِمَدَدٍ وَعَارِضُوا مَا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ
الْجَوَارِ بِمَا رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَمِنْ طَرِيقِ الْبَيْهَقِيِّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْيَدَةَ بْنِ حَسَّانَ

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ تَافِعَ عَنْ أَبْنَ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { الْمُدَبَّرُ لَا يُبَاغُ وَلَا يُوَهَّبُ وَهُوَ حُرُّ مِنَ التَّلِثِ } وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَقَالَ الدَّارُقُطْنِيُّ لِمَ يُسْنِدُهُ عَيْرُ عَبِيدَةَ بْنَ حَسَانَ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أَبْنَ عُمَرَ مَوْقُوفًا مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَتَبَثُ مَرْفُوْعًا ثُمَّ رَوَى عَنْ أَبْنَ عُمَرَ أَنَّهُ كَرَهَ بَيْعَ الْمُدَبَّرِ وَقَالَ : وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مَوْقُوفًا، وَمَا قَبْلَهُ لَا يَتَبَثُ مَرْفُوْعًا وَرَوَاهُ ضَعِيفًا، وَلِذَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : إِنَّ إِسْنَادَ الْمَرْفُوعِ ضَعِيفٌ وَدَكْرُهُ أَبْنُ حَزْمٍ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الْبَاقِي بْنَ قَانِعَ عَنْ مُوسَى بْنِ زَكْرِيَّا عَنْ عَلَيِّ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ عَبْدِ الْجَبَارِ عَنْ عَمَّهِ عَبِيدَةَ بْنَ حَسَانَ ثُمَّ قَالَ وَهَذَا حَيْرٌ مَوْصُوعٌ : لَا إِنَّ عَبْدَ الْبَاقِي رَاوِيًّا كُلَّ بَلِيَّةِ، وَقَدْ تُرِكَ حَدِيثُهُ إِذْ طَهَرَ فِيهِ الْبَلَاءُ ثُمَّ سَائِرُ مَنْ رَوَاهُ إِلَى أَيُّوبَ طَلَمَاتُ بَعْصُهَا فَوْقَ بَعْضٍ كُلُّهُمْ مَجْهُولُونَ وَعَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ إِنْ كَانَ هُوَ السِّبْجَارِيُّ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ كَانَ عَيْرَهُ فَهُوَ مَجْهُولٌ . قُلتَ لَا يَحْسُنُ تَصْعِيفُهُ بِعَبْدِ الْبَاقِي بْنَ قَانِعَ فَقَدْ رَوَاهُ الدَّارُقُطْنِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ مِنْ عَيْرِ طَرِيقِهِ رَوَيَاهُ مِنْ طَرِيقِ جَمَاعَةِ عَنْ عَلَيِّ بْنِ حَرْبٍ . وَقَالَ وَالدِّي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ : رُوِيَ مَرْفُوْعًا مِنْ عَيْرِ طَرِيقِ عَبِيدَةَ بْنِ حَسَانَ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ عَنْ أَخْمَدَ بْنَ النَّصِيرِ الْعَسْكَرِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قُدَامَةَ الْجَوْهَرِيِّ عَنْ عَلَيِّ بْنِ طَبَيَّانَ عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ تَافِعَ عَنْ أَبْنَ عُمَرَ مَرْفُوْعًا وَالْحَدِيثُ عِنْدَ أَبْنَ مَاجَةَ مُحْتَصَرٌ عَنْ عُتْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلَيِّ بْنِ طَبَيَّانَ بِسَنَدِهِ { الْمُدَبَّرُ مِنَ التَّلِثِ } وَقَالَ سَمِعْتَ عُتْمَانَ يَقُولُ هَذَا خَطَا وَقَالَ أَبْنُ مَاجَةَ : لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ . قَالَ وَالدِّي : وَقَدْ رَجَعَ عَلَيِّ بْنِ طَبَيَّانَ عَنْ رَفْعَهُ كَمَا رَوَاهُ إِلَيْهِ شَافِعِيُّ عَنْهُ بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ عَنْهُ مَوْقُوفًا وَقَالَ : قَالَ لِي عَلَيِّ بْنِ طَبَيَّانَ كُنْتُ أَحَدُهُ بِهِ مَرْفُوْعًا فَقَالَ لِي أَصْحَابِي لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى أَبْنِ عُمَرَ فَوَقَفْتُهُ قَالَ : وَالْحُفَاطُ يَقْفُوْنَهُ عَلَى أَبْنِ عُمَرَ . اتَّهَى . وَاحْتَاجَ مَنْ فَرَقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ أَوْ لَا يَالِرَوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَتَاها مِنْ عِنْدِ التَّسَائِيِّ وَفِيهَا { وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَفِيهَا فَاعْطَاهُ قَالَ أَفْضَلِ دِينِكَ } وَيُعَارِضُهَا الرَّوَايَةُ الَّتِي سُقْنَاها مِنْ صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَفِيهَا { ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا } وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ الثَّمَنَ لِنَفْاقِهِ لَا لِوَقَاءِ دَيْنٍ بِهِ ، وَلَهَذَا قَالَ النَّوْوَيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ هَذَا الْحَدِيثُ صَرِيحٌ أَوْ ظَاهِرٌ فِي الرَّدِ عَلَيْهِمْ أَيْ عَلَى الْمَالِكِيَّةِ : لَا إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا بَاعَهُ لِيْنِفَقَهُ سَيِّدُهُ عَلَى تَقْسِيمِهِ وَالْجَدِيدِ صَرِيحٌ أَوْ ظَاهِرٌ فِي هَذَا ، وَلَهَذَا قَالَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا } إِلَى أَخْرِهِ وَقَالَ أُبُو بَكْرُ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ بَعْدَ حِكَايَتِهِ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ بَاعَهُ فِي دَيْنِ ، وَهَذَا بَاطِلٌ فَإِنَّا قَدْ بَيَّنَا فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ رَفَعَهُ إِلَيْهِ ، وَأَمْرَهُ أَنْ يَعُودَ بِهِ عَلَى قَرَابَتِهِ ، وَعَلَيْهِ فِي مَعَاشِهِ وَدِينِهِ . وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُدَبَّرِ وَالْمُدَبَّرِ قَطَاهِرِيَّةِ مُحْصَنَةٌ وَكَانَ قَائِلَهُ تَمَسَّكٌ فِي الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ بِأَنَّهُ وُحْدَةٌ فِي حَقِيقَهَا سَبَبُ الْعَنْقِ لَازِمٌ وَقَالَ يَالِرَوَايَةِ فِي مَوْرِدِهِ لَكَنَّ الْقِيَاسَ الْحَلِيَّ يَقْتَضِي عَدَمَ الْفَرْقِ . وَأَمَّا الْتَّقْرِيرُ بَيْنَ الْأَحْتِياجِ ، وَعَدَمِهِ فَتَمَسَّكَ قَائِلَهُ بِقَوْلِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَيْرُهُ وَبِالِرَوَايَةِ الَّتِي فِيهَا وَكَانَ مُحْتَاجًا وَالَّذِينَ لَا يُفَرِّقُونَ يَرَوْنَ أَنَّ هَذَا لَا مَذْلَلَ لَهُ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ تَجْوِيزُ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ لِبَيَانِ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِنَّمَا بَاشَرَ الْبَيْعَ وَقَهَرَهُ عَلَى تَبْطِيلِ التَّدِبِيرِ لِاَحْتِياجِهِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمَّا قَعَلَ ذَلِكَ وَلَتَرَكَهُ ، وَمَا قَعَلَ وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْأَشْيَا عِنْدِي أَنَّهُ قَعَلَ ذَلِكَ نَظَرًا لَهُ إِذْ لَمْ يَبْرُكْ لِنَفْسِهِ مَا لَا قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَدِلْكَ يُرَدُّ تَصْرِفُ كُلَّ مَنْ تَصَدَّقَ بِكُلِّ مَالِهِ

. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ : هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَقَالٍ يَلْزَمُ الْأَنْقِيادَ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنَّمَا هِيَ قَضِيَّةٌ فِي عَيْنٍ وَحِكَايَةٌ فِي حَالٍ فَلَا يُنْعَدِّهِ إِلَى عِيرَهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ هَذَا إِذَا كَانَتْ مُجَرَّدَةً مِنَ الْإِحْتِمَالِ ، وَإِذَا تَطَرَّقَ إِلَيْهَا التَّأْوِيلُ سَقْطًا مِنْهَا الدَّلِيلُ ، وَالذِي يَدْلُلُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ فِيهَا ، وَإِنَّهَا خَارِجَةٌ عَنْ طَرِيقِ الْإِحْتِجَاجِ قَوْلُهُ : وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَيْرُهُ ، وَلَوْ كَانَ مَعَهُ : لَأَنَّ التَّدَبِّرَ لَا يَقْتَضِي بَيْعًا وَلَا يُوجِبُ عِيْقًا لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِ الرَّاوِي قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَيْرُهُ مَعْنَى ، وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ بَعْضِ الْحَدِيثِ وَسَلَمَ فَعْلَهُ وَعَلَيْهِ حَمَلَةُ الْبَخَارِيِّ وَبَوَّبَ يَكُونَ سَفِيهَا قَرَدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعْلَهُ وَعَلَيْهِ حَمَلَةُ الْبَخَارِيِّ وَبَوَّبَ بِهِ . اِنْتَهَى . وَقَدْ عَرَفْتَ مَعْنَى إِخْبَارِ الرَّاوِي بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَيْرُهُ . وَأَمَّا حَمْلُ ذَلِكَ عَلَى السَّقْفَةِ فَمَبْنَيُ عَلَيِّ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ مُبَدِّرًا لَا يُخْسِنُ النَّصْرَفَ ، وَلَا تَجُوزُ نِسْبَتُهُ بِذَلِكَ إِلَّا بِنَقْلٍ وَعَلَى أَنَّهُ يَتَبَشَّثُ بِالْحَجْرِ عَلَيْهِ مِنْ عَيْرِ صَرْبِ الْإِمَامِ وَبِهِ قَالَ أَبْنُ الْقَاسِمِ صَاحِبُ مَالِكٍ وَحَالَفَهُ فِي ذَلِكَ جَمِيعَ الْمَالِكِيَّةِ وَجُمَهُورِ الْعُلَمَاءِ فَقَالُوا لَا يَصِيرُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ إِلَّا بِصَرْبِ الْقَاضِي وَفَرَقَ أَصْبَعَ بَيْنَ ظَاهِرِ الْبَيِّنَاتِ وَعَيْرِهِ ، وَقَالَ السَّيِّدُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْعُمَدةِ : مَنْ مَنَعَ بَيْعَةً مُطْلَقاً فَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ : لَأَنَّ الْمَنْعَ الْكُلُّ يُنَاقِصُهُ الْجَوَازُ الْجُزْئِيُّ ، وَمَنْ أَجَارَ بَيْعَةً فِي بَعْضِ الصُّورِ يَقُولُ أَنَا أَقُولُ بِالْحَدِيثِ فِي صُورَةِ كَذَا فَالْوَاقِعَةِ وَاقِعَةٌ حَالٌ لَا عُمُومَ لَهَا فَلَا يَقُولُ عَلَى حُجَّةٍ فِي الْمَنْعِ مِنْ بَيْعِهِ فِي عِيرَهَا كَمَا يَقُولُ مَالِكٌ فِي جَوَازِ بَيْعِهِ فِي الدِّينِ . اِنْتَهَى . وَقَالَ الْتَّوْوِيُّ : وَالصَّحِيفُ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ الْمُدَبِّرِ بِكُلِّ حَالٍ مَا لَمْ يُمْتَنِعْ السَّيِّدُ وَاللهُ أَعْلَمُ .

فائدة أنه عليه الصلاة والسلام باع المدبر

(**الْخَامِسَةُ**) الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَاعَهُ فِي حَيَاةِ صَاحِبِهِ وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ التَّرْمِذِيِّ مِنْ قَوْلِهِ { قَمَاتْ وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا عَيْرَهُ } فَهُوَ وَهُمْ نُسِبُ فِيهِ سُفِيَّانُ بْنُ عَيْيَةَ إِلَى الْحَطَّا قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ رِوَايَتِهِ عَنْهُ كِرَوَايَةُ الْجُمْهُورِ هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ عَامَةً دَهْرِيَّ نَمَّ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي دَبَّرَ رَجُلٌ مِنَّا عَلِيًّا لَهُ قَمَاتْ قَامًا أَنْ يَكُونَ حَطَّا مِنْ كِتَابِي أَوْ حَطَّا مِنْ سُفِيَّانَ فَإِنْ كَانَ مِنْ سُفِيَّانَ فَأَبْنُ جُرَيْجُ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ أَبِي الرَّبِّيِّ مِنْ سُفِيَّانَ وَمَعَ أَبْنِ جُرَيْجِ الْلَّيْثِ وَعَيْرِهِ ، وَأَبُو الرَّبِّيِّ يَحْدُدُ الْحَدِيثَ تَحْدِيدًا يُحِبِّرُ فِيهِ حَيَاةَ الدِّيَارِيِّ وَحَمَادُ بْنُ رَيْدٍ مَعَ حَمَادَ بْنِ سَلَمَةَ وَعَيْرِهِ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ لَمَدِيَّ عَمْرُو بْنِ سُفِيَّانَ مِمَّنْ وَجَدْتُهُ ، وَقَدْ يُسْتَدَلُ عَلَى حِفْظِ الْحَدِيثِ مِنْ حَطَّاهُ يَأْقُلُ مِمَّا وَجَدْتَ فَقَدْ أَخْبَرَنِي عَيْرُ وَاحِدٍ مِمَّنْ لَقِيَ سُفِيَّانَ بْنَ عَيْيَةَ قَدِيمًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُدْخِلُ فِي حَدِيثِهِ مَاتَ وَعَجَبَ بَعْصُهُمْ حِينَ أَخْبَرْتُهُ أَنِّي وَجَدْتُ فِي كِتَابِي مَاتَ ، وَقَالَ لَعَلَّ هَذَا حَطَّا عَنْهُ أَوْ رَلَلَ مِنْهُ حَفْظَتْهَا عَنْهُ . اِنْتَهَى . وَقَالَ وَالدِّي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي شَرْحِ التَّرْمِذِيِّ : وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبْنِ عَيْيَةَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَالْحَمِيدِيِّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ وَقُتْبَيَّ بْنُ سَعِيدٍ ، وَأَبُو يَكْرَبِ بْنِ أَبِي شَبَّيَّ وَعَيْرُهُمْ قَلْمَ يَذْكُرُ أَحَدُ مِنْهُمْ هَذِهِ الْلَّفْظَةَ فِيمَا عَلِمْتُ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرِ الْعَدَنِيِّ ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ جَابِرِ عَطَاءَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ وَمُجَاهِدُ لَهُ يَذْكُرُ أَحَدُ مِنْهُمْ هَذِهِ الْلَّفْظَةَ إِلَّا أَنَّ الْبَيْهَقِيَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكٍ عَنْ سَلَمَةَ

بْنٌ كَهِيلٌ عَنْ عَطَاءٍ ، وَأَبِي الرَّبِّيرِ عَنْ حَابِرٍ { أَنَّ رَجُلًا ماتَ وَتَرَكَ مُدَبَّرًا وَدَيْلًا } قَالَ الْبَيْهَقِيُّ ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى حَطَا شَرِيكٍ فِي ذَلِكَ قَالَ وَالْمَدِي رَحِمَهُ اللَّهُ : وَقَدْ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ وَسُفْيَانُ التَّوْرِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَالِدٍ كُلُّهُمْ عَنْ سَلَمةَ بْنِ كَهِيلٍ لَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ الْلُّفْظَةَ ، وَقَدْ رَوَاهُ الْأَوْرَاعِيُّ وَحُسَينُ الْمُعَلِّمُ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ سُهِيلٍ كُلُّهُمْ عَنْ عَطَاءٍ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ هَذِهِ الْلُّفْظَةَ بَلْ صَرَحُوا بِخَلْفِهَا فَقِي الصَّحِيحِ مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْ حَابِرٍ { فَدَفَعَ تَمَنَّهُ إِلَيْهِ } فَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى حَطَا قَوْلَ أَبْنِ عُيَيْنَةَ فِيهِ قَمَاتٍ . وَقَدْ بَيَّنَ الْبَيْهَقِيُّ سَبَبَ الْغُلْطِ فِي زِيَادَةِ هَذِهِ الْلُّفْظَةِ وَدَلِيلَهُ أَنَّ مَطْرًا رَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ ، وَأَبِي الرَّبِّيرِ وَعَمْرُو بْنِ دِينَارِ أَنَّ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثُهُمْ { أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ مَمْلُوكَهُ إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَادِثٌ قَمَاتٍ فَدَعَا بِهِ الَّبِيِّنَ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَاءَعَهُ مِنْ نُعَيْمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَحَدُ بَنِي عَدِيٍّ بْنَ كَعْبٍ } هَكَدَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِهَذَا الْلُّفْظِ وَرِوَايَةُ مَطْرٍ هَذِهِ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَلَمْ يَسْقُ لِفْظَهَا وَإِنَّمَا أَحَالَ بِهِ عَلَى مَا تَقدَّمَ فَقَالَ يَمْعَنِي حَدِيثُ حَمَادٍ وَابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرُو عَنْ حَابِرٍ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ وَقَوْلُهُ { إِنْ حَدَّثَ بِهِ حَادِثٌ قَمَاتٍ } مِنْ شَرْطِ الْعِنْقِ وَلَيْسَ يَأْخُبَارٌ عَنْ مَوْتِ الْمُعْتَقِ ، وَمِنْ هُنَا وَقَعَ الْغُلْطُ لِبَعْضِ الرُّوَاةِ فِي ذِكْرِ وَفَاتَةِ الرَّجُلِ فِيهِ عِنْدَ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ وَفَاتَةً فِي شَرْطِ الْعِنْقِ يَوْمَ التَّدِبِيرِ .

(السادسة) قَدْ تَبَيَّنَ بِالرِّوَايَةِ الَّتِي سُقِنَاهَا مِنْ عِنْدِ مُسْلِمٍ ، وَأَبِي دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيِّ { أَنَّ اسْمَهُمْ هَذَا الْعَبْدُ الْمُدَبَّرُ يَعْقُوبُ } وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ { عَبْدًا قِبْطِيًّا } صِفَةُ لَهُ أَيْضًا ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْفَصْلُ بَيْنَ صِفَاتِهِ يَقُولُهُ { فَاسْتَرَاهُ أَبْنَ النَّحَامَ } ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبْنُ فَتَحُونَ فِي ذَلِيلِهِ عَلَى إِلَاسْتِيَعَابٍ يَعْقُوبُ هَذَا فِي الصَّحَاحَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَذَكَرَ أَنَّهُ سَمَّاهُ فِي الْحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيِّ وَهُمْ وَقَوْلُهُ { فَاسْتَرَاهُ أَبْنُ النَّحَامَ } كَذَا وَقَعَ فِي مُسَنَّدِ أَخْمَدَ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَعِيرَهُمَا { فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ النَّحَامَ } قَالَ التَّوْوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ : قَالُوا وَهُوَ غَلْطٌ وَصَوَابٌ { فَاسْتَرَاهُ النَّحَامُ } سُمِّيَ بِذَلِكَ { لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَتِ الْجَنَّةَ فَسَمِعَتْ فِيهَا نَجْمَةً لِنُعَيْمِ بْنِ النَّحَامَ الصَّوْتُ وَقِيلَ هِيَ السَّعْلَةُ وَقِيلَ النَّحْتَةُ وَالنَّحَامُ بِالنُّونِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمُشَدَّدةِ . اِنْتَهَى . وَكَذَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ قَالَ عُلَمَاؤُنَا : إِنَّمَا صَوَابُهُ نُعَيْمُ النَّحَامُ . اِنْتَهَى . وَتَقَدَّمَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ { فَاسْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَنْدِ اللَّهِ } وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّوَابُ وَزِيَادَةُ أَبْنِ حَطَا فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ لِمَا قَدَّمَنَاهُ وَنُعَيْمُ هَذَا قُرْشِيُّ مِنْ بَنِي عَدِيٍّ أَسْلَمَ قَدِيمًا قَبْلَ إِسْلَامِ عُمَرَ وَكَانَ يَكْتُمُ إِسْلَامَهُ فَقِيلَ : إِنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ عِشَرَةَ أَنْفُسٍ وَقِيلَ : بَعْدَ ثَمَانِيَّةَ وَثَلَاثِينَ وَكَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَرَاملِ بَنِي عَدِيٍّ ، وَأَيْتَاهُمْ فَمَنْعِوهُ الْهَجْرَةَ لِذَلِكَ وَقَالُوا : أَقِمْ عِنْدَنَا عَلَى أَيِّ دِينِ شِئْتُ تُمَّ هَاجِرَ عَامَ الْجَدِيدِيَّةَ وَتَبِعْهُ أَرْبَاعُونَ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ وَاحْتَلَفَ فِي وَفَاتَهُ فَقِيلَ : لِسْتُ شَهِدَ بِأَجْنَادِينَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ سَنَةَ ثَلَاثَ عَسْرَةَ . وَقِيلَ : أَسْتُشْهِدَ بِأَجْنَادِينَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ سَنَةَ ثَلَاثَ عَسْرَةَ . وَهَذَا الرَّجُلُ الَّذِي مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ تَقَدَّمَ مِنْ عِنْدِ مُسْلِمٍ ، وَأَبِي دَاؤِدَ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّهُ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ { أَعْتَقَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عُذْرَةَ } وَهَذِهِ بِظَاهِرِهَا تُنَافِي الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى إِلَّا أَنَّ يَكُونَ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ

صُلْبِيَّةً وَمِنْ الْأَنْصَارِ مُحَالَفَةً أَوْ بِالْعَكْسِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْمَذْكُورِ .

(السَّابِعَةُ) الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ : إِنَّهُ { بَيْعَ بِشَمَانِيَّةَ دِرْهَمٍ } . وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ لَابِي دَاؤِدَ { فَبَيْعَ بِسَبْعِ عِمَائِهِ أَوْ تِسْعِ عِمَائِهِ } فَلَمْ يَصِطُّ لَهَا رَأْوِيهَا وَلِهَدَا شَكَّ فِيهَا .

فائدة الإنفاق على النفس

(الثَّالِثَةُ) قَوْلُهُ { ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا } سَمِّيَ الْإِنْفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ صَدَقَةً وَهُوَ قُرْبَةٌ إِذَا كَانَ مِنْ حَلَالٍ وَبَقْدَرِ الْحَاجَةِ ، وَقَدْ يَصِلُّ إِلَى الْوُجُوبِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْاِضْطَرَارِ وَقَوْلُهُ { فَإِنْ فَصَلَ } بَقْتَنَحَ الصَّادِ ، وَمُصَارِعُهُ بِصَمَمَهَا وَفِيهِ لُغَةٌ أَخْرَى يَكْسِرُ الصَّادِ ، وَمُصَارِعُهُ بِقَنْجَهَا قَالَ فِي الصَّحَاحِ : وَفِيهِ لُغَةٌ أَخْرَى مُرَكَّبَهُ مِنْهُمَا فَصَلَ أَيْ بِالْكَسْرِ يَقْصُلُ بِالضَّمِّ وَهُوَ شَادٌ لَا تَنْطِيزَ لَهُ قَالَ سِيَّوْيَهُ هَذَا عِنْدَ أَصْحَابِنَا إِنَّمَا يَحْيِيُ عَلَى لُغَتِينَ وَقَوْلُهُ { فَلَاهُلُكَ } أَيْ رَوْجَتِكَ وَقَوْلُهُ { فَإِنْ فَصَلَ عَنْ أَهْلِكَ فَلِذِي قَرَابَتِكَ } إِنْ حُمِلَ عَلَى التَّطْلُوعِ يَتَنَوَّلُ كُلَّ ذِيِّ قَرَابَةٍ وَإِنْ حُمِلَ عَلَى الْوَاجِبِ أَحْتَصَ بِمَمْنَنْ تَجْبُ تَفَقُّهُ مِنْ الْأَقْارِبِ وَهُمُ الْأَصْوُلُ وَالْفُرُوعُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَطَائِفَةُ وَلِذِلِكَ تَقَارِيبُ فِي كِتَابِ الْفَقِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الرَّقِيقِ وَلَعْلَهُ دَاخِلٌ فِي الْأَهْلِ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ ؛ لَا إِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا رَقِيقَ لَهُمْ فَأَجْرَى الْكَلَامَ عَلَى الْعَالِبِ أَوْ ذَلِكَ الشَّخْصُ الْمُخَاطَبُ بِهَذَا الْكَلَامَ لَا رَقِيقَ لَهُ فَيَسِّرَ حَالَ نَفْسِهِ ، وَقَدْ قَدَّمَ الْحَتَابَلَةُ الْعَبْدَ عَلَى الْقَرِيبِ مِنْ وَلَدٍ وَعِيْرِهِ ، وَلَمْ أَرْ أَصْحَابِنَا الشَّافِعِيَّةَ تَعَرَّضُوا لِذِكْرِ الْعَبْدِ عِنْدَ تَرَاحِمِ مَنْ تَحْبُّ تَفَقُّهُ وَكَانَ ذَلِكَ ؛ لَا إِنَّ لَهُ جِهَةً يُنْفِقُ مِنْهَا وَهِيَ كَسِيْهُ وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ عَيْرَ كَسُوبٍ وَتَعَذَّرُتْ إِجَارَتُهُ لِمَنْفَعَةِ مِنْ الْمَنَافِعِ فَيُبَايِعُ هُوَ أَوْ جُزُءٌ مِنْهُ لِنَفْقَتِهِ وَقَوْلُهُ { فَإِنْ فَصَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا } فِيهِ تَقْدِيمُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْقَرَابَةِ عَلَى الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَجَابِ إِنْ كَانَ الْحَدِيثُ فِي صَدَقَةِ التَّطْلُوعِ فَإِنْ كَانَ فِي التَّنَفِقَةِ الْوَاجِبَةِ خَرَجَ مِنْ هَذَا الْبَابِ . وَقَوْلُهُ { فَهَكَذَا وَهَكَذَا } كَذَا هُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ مَرَّتِينَ ثُمَّ فَسَرَهُ بِقَوْلِهِ فَبَيْنَ يَدِيكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ وَذَلِكَ يَقْتَصِي تَكْرِيرَ قَوْلِهِ هَكَذَا ثَلَاثًا وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَعَبَرَ بِذَلِكَ عَنْ كَثْرَةِ الصَّدَقَةِ وَتَنْوِيعِ جِهَاتِهَا ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ حَقِيقَةُ الْجِهَاتِ الْمَحْسُوسَةِ وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ الْأَبْتِدَاءُ بِالْتَّنَفِقَةِ عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ فِيهِ وَمَحِلُّ تَقْدِيمِ النَّفِقَةِ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَصِيرُ عَلَى الْإِضَافَةِ أَمَّا مَنْ صَبَرَ عَلَيْهَا ، وَأَتَهُ عَلَى تَنْفِسِهِ فَهُوَ مَحْمُودٌ قَدْ جَاءَ بِمَذْحِهِ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ وَفَعَلَهُ الصَّدِيقُ وَذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ الَّذِي تَرَبَّى فِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ وَعَيْرُهُمَا وَفِيهِ أَنَّ الْحُقُوقَ وَالْفَصَائِلَ إِذَا تَرَاحَمَتْ قُدَّمَ الْأَكْدُ فَالْأَكْدُ وَفِيهِ أَنَّ الْأَفْصَلَ فِي صَدَقَةِ التَّطْلُوعِ أَنْ يُتَوَوَّلَ فِي جِهَاتِ الْحَيْرِ وَوُجُوهِ الْبَرِّ بِخَسِبِ الْمَضْلَحَةِ وَلَا يَحْصُرُهَا فِي جِهَةٍ مُعَيَّنةٍ .

فائدة نظر الإمام في مصلحة رعيته وأمره إياهم بما

(النَّاسِعَةُ) فِيهِ نَظَرُ الْإِمَامِ فِي مَحْلَحَةِ رَعِيَّتِهِ، وَأَمْرُهُ إِيَّاهُمْ بِمَا فِيهِ الرِّفْقُ بِهِمْ وَإِنْطَالُهُ مَا يَصْرُّهُمْ مِنْ تَصْرُّفَاتِهِمُ الَّتِي يُمْكِنُ فَسْخُهَا.

(العاشرة) ظاہر قوله {بَاعَ} {أَنَّ النَّبِيَّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاسَرَ الْبَيْعَ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ} أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ {وَتَصَرُّفُهُ عَلَيْهِمْ مَاضٌ لَا اِنْدِفَاعَ لَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَمْرُهُ بِذَلِكَ وَنِسَبَ إِلَيْهِ الْبَيْعَ مَحَاجِراً لِكِنَّهُ خِلَاقٌ مَا يَقْتَضِيهِ قَوْلُهُ} {تُمَّ أَرْسَلَ بِتَمَنِيهِ إِلَيْهِ} {فَإِنَّهُ يَقْتَضِي غَيْبَتَهُ عَنِ الْبَيْعِ وَقَبْضَ التَّمَنِ وَكَدَّا قَوْلُهُ} {مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِي} {يَقْتَضِي مُبَاشَرَتَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ} . وَحَكَى البَهْقِيُّ فِي الْمَغْرِفَةِ عَنِ الْعَلَمِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ يُحِيطُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ لَا يَبْيَعُ عَلَى أَحَدٍ مَالَهُ إِلَّا فِيمَا لَرْمَهُ أَوْ يَأْمُرُهُ قِيلَ لَهُ قِبَائِهِمَا بَاعَهُ قَالَ : أَمَّا الَّذِي يَذْلِلُ عَلَيْهِ أَخْرُ الْحَدِيثِ فِي دَفْعِهِ تَمَنَّهُ إِلَى صَاحِبِهِ الَّذِي دَبَرَهُ فَإِنَّهُ دَبَرَهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ حِينَ دَبَرَهُ وَكَانَ يُرِيدُ بَيْعَهُ إِمَّا مُحْتَاجًا إِلَى بَيْعِهِ، وَإِمَّا عَيْرًا مُحْتَاجًا فَأَرَادَ الرُّجُوعَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَبَاعَهُ فَكَانَ فِي بَيْعِهِ دَلَالَةٌ عَلَيْهِ أَنَّ بَيْعَهُ جَائِزٌ لَهُ إِذَا شَاءَ، وَأَمْرَهُ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا أَنْ يَبْدأ بِنَفْسِهِ تَرَى ذَلِكَ لِنَلَا يَحْتَاجَ إِلَى التَّاسِ .

فائدة البيع فيمن يزيد

(الحادية عشرة) فيه حوار **البيع فيمن يزيد** قال التَّوَوِيُّ : وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ الآن ، وَقَدْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ ضَعِيفٌ لِبَعْضِ السَّلَفِ .

فائدة الرجوع عن التدبير بالقول

(النَّايَةُ عَشْرَةُ) اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ جَوَرَ **الرُّجُوعَ عَنِ التَّدْبِيرِ بِالْقَوْلِ** وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ فِي الْجَدِيدِ وَهُوَ مَبْنِيٌ عَلَيْهِ أَنَّ التَّدْبِيرَ وَصِّيَّةٌ . وَاقْتَصَرَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى نَقْلِ هَذَا عَنِ الشَّافِعِيِّ لِكِنَّ الَّذِي تَصَّرَّ عَلَيْهِ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ وَعَلَيْهِ الْفَتَوَى عِنْدَ أَصْحَابِهِ مَنْعُ الرُّجُوعِ عَنْهُ بِالْقَوْلِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ وَصِّيَّةٌ ، وَإِنَّمَا هُوَ تَعْلِيقٌ عَنْقِ بِصَفَةٍ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ الرُّجُوعِ عَنْهُ بِالْتَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ وَعَيْرِهِ جَوَارِهِ بِالْقَوْلِ فَقَدْ يَعْتَقِرُ فِي الصَّمْنَيَاتِ مَا لَا يُعْتَقِرُ فِي الْمَقَاصِدِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فائدة إضافة الموصوف لصفته

(**اللَّيْلَةُ عَشْرَةُ**) قَوْلُهُ عَامُ الْأَوَّلِ مِنْ **إِصَافَةِ الْمَوْضُوفِ لِصِفَتِهِ** وَلَهُ تَطَائِرُ
فَالْكُوْفِيُونَ يُجِيزُونَ وَالْبَصْرِيُونَ يَمْتَعُونَ وَيُؤَوَّلُونَ مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَذْفِ
مُصَافٍ تَقْدِيرُهُ هُنَّا عَامَ الزَّمِنِ الْأَوَّلِ أَوْ تَحْوِيَ ذَلِكَ .

حديث لا يقل أحدكم اسوق ربك أطعم ربك

متن

وعن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { لا يُقْلِ أَحَدُكُمْ أَسْقِ رَبَّكَ أَطْعِمْ رَبَّكَ وَصَنَعْ رَبَّكَ ، وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ رَبِّي وَلَيَقُلْ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي أَمْتِي وَلَيَقُلْ فَتَاهِي عَلَامِي } زاد مسلم في رواية بعده قوله { عَلَامِي وَحَارَبَتِي } وفي رواية له { وَلَا يَقُلْ الْعَبْدُ لِسَيِّدِهِ مَوْلَايَ فَإِنَّ مَوْلَاكُمُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ }

شرح

(الحاديُّ التالِيُّ) وَعَنْ هَمَّامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ أَسْقِ رَبَّكَ أَطْعِمْ رَبَّكَ وَصَنَعْ رَبَّكَ وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ رَبِّي وَلَيَقُلْ سَيِّدِي وَمَوْلَايَ وَلَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي أَمْتِي وَلَيَقُلْ فَتَاهِي عَلَامِي } (فيه) فَوَاءِدُ :

(الأولى) أخرجه الشيخان من هذا الوجه، البخاري عن محمد، وهو ابن يحيى الذهلي ومسلم بن ماجد عن نافع كلها عن عبد الرزاق، وأخرجه مسلم والنمسائي في عمل اليوم والليلة من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة يلفظ { لا يقول أحدكم عبدي، وأمي كلهم عبد الله وكل نسائكم إماء الله ولكن ليقول علامي وجاريتي وفتاهي وفتاهي } ، وأخرجه أيضاً من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يلفظ { لا يقول أحدكم عبدي فـإن لكم عبد الله ولكن ليقول فتاهي ولا يقول أحدكم مولاي فإن مولاكم الله ولكن ليقول سيدتي } ، وأخرجه أبو داود والنمسائي في اليوم والليلة من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة يلفظ { لا يقول أحدكم عبدي وأمي ولا المؤلى ربى وربتى ولكن ليقول المالك فتاهي وفتاهي والمملوك سيدى وسيدي فـإنكم المملوكون والرب الله } .

(الثانية) فيه تهئي الم المملوك أن يقول لسيده رب وكذلك تهئي غيره فـلا يُقْلِ أَحَدُ لِلْمَمْلُوكِ رَبَّكَ وَيَدْخُلُهُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ السَّيِّدُ ذَلِكَ عَنْ تَفْسِيهِ فَإِنَّهُ قَدْ يَقُولُ أَسْقِ رَبَّكَ فَيَصُنُّ الطَّاهِرَ مَوْضِعَ الصَّمِيرِ عَلَى سَبِيلِ التَّغْظِيمِ لِتَفْسِيهِ بَلْ هَذَا أَوْلَى بِالنَّهِيِّ مِنْ قَوْلِ الْعَبْدِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ ذَلِكَ عَنِ السَّيِّدِ وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ الرُّبُوبِيَّةَ حَقِيقَتُهَا لِلَّهِ تَعَالَى : لَاَنَّ الرَّبَّ هُوَ الْمَالِكُ أَوْ الْقَائِمُ بِالشَّئْءِ وَلَا يُوجَدُ هَذَا حَقِيقَةً إِلَّا فِي اللَّهِ تَعَالَى فَإِنْ قِيلَ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى حَكَائِيَةً عَنِ السَّيِّدِ يُوسُفَ عَلَيْهِ السَّلَامُ { أَذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ } وَ { اِرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ } { إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَبْوَأِيَ } وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَسْرَاطِ السَّاعَةِ { أَنْ تَلِدَ الْأَمْمَةَ رَبَّتِهَا أَوْ رَبَّهَا } . قُلْتَ أَجِيبُ عَنْ ذَلِكَ بِجَوَابَيْنِ : (أَحَدُهُمَا) أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الثَّانِيَ وَمَا فِي مَعْنَاهُ لِتَبَانِ الْجَوَازِ ، وَأَنَّ النَّهِيَ فِي الْأَوَّلِ لِلْأَدَبِ وَالنَّزِيْهِ دُونَ التَّحْرِيمِ . (ثَانِيَهُما) أَنَّ الْمُرَادَ الْنَّهِيُّ عَنْ

الإكثار من استعمال هذه اللفظة واحتداها عادةً شيئاً عن إطلاقها في تأثير من الأحوال وأختار القاضي عياض هذا الجواب الثاني.

(الثالثة) ذكر السقى والاطعام والوصوء أمثلة المقصود بالنهى **استعمال لفظ رب وإنما ذكرت هذه الأمور لغليبة استعمالها في المحاطبات ويجدر في همرة اسق الوصل والقطع؛ لأن الله يسْتَعْمِلُ ثلثاً ورباً عياضاً .**

فائدة قول المملوك عن مالكه سيد

(الرابعة) فيه الله لا يأس بأن يقول الم المملوك عن مالكه سيد و ذلك لأن لفظة السيد غير مختصة بالله تعالى اختصاصاً للرب ، ولا مستعملة فيه كاستعمالها حتى نقل القاضي عياض عن مالك أنه كرمه الدعاء بسيد و لم يأت تسمية تعالى بالسيد في القرآن ولا في حديث متواتر ، وقد { قال النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي رضي الله عنهما إن ابنى هذا سيد } وقال { قوموا إلى سيدكم يعني سعد بن معاذ } وقال { اسمعوا ما يقول سيدكم يعني سعد بن عبادة } قال التوسي : فليس في قول العبد سيد إشكال ولا لبس ؛ لأن الله يسْتَعْمِلُ غير العبد والأمة . وقال أبو العباس القرطبي : إنما فرق بين الرب والسيد ؛ لأن الرب من أسماء الله تعالى بالاتفاق وأختلف في السيد هل هو من أسماء الله تعالى أم لا ؟ . فإذا قلنا : ليس من أسمائه فالفرق واضح إذ لا التباين ولا إشكال يلزم من إطلاقه كما يلزم من إطلاق الرب . وإذا قلنا : إنه من أسمائه فليس في الشهرة والإستعمال كل لفظ الرب فيحصل الفرق بذلك ، وأما من حيث اللغة فالرب مأجود من " رب الشيء والولد يربه ورباه يربيه إذا قام عليه بما يصلحه ويكمله فهو رب وراب " والسيد من السوود وهو التقدم يقال ساد قومه إذا تقدّمه ولا شك في تقاديم السيد على علامه فلما حصل الانفراق جاز الإطلاق . انتهى .

(الخامسة) فيه الله لا يأس بقوله مولاي أيضاً ويعارضه ما تقدم من عند مسلم والن sai من النبي عنه ، وقد بين مسلم رحمة الله الاختلاف في ذلك على الأعمش ، وأن أبا معاوية ووكيعا ذكرها عن الأعمش وجريئين عبد الحميد لم يذكرها عنه قال القاضي عياض : وحذفها أصح . وقال أبو العباس القرطبي : روي من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيها فظهر أن اللفظ الأول أرجح ، وإنما صرنا للترجيح للتعارض بينهما ، والجمع متعدد والعلم بالتاريخ مفقود فلم يبق إلا الترجح كما ذكرناه . انتهى . وقال التوسي في توجيهه حوار ذلك : أن المؤلى يقع على سنتها عشر معنى سابق بيانيها منها الناظر والمقالك (قلت) وقد رأيت من شيوخنا من يتوقف في التفريط وتعظيم القرآن في كتابة سيدنا ويكتب مولانا وسببه أن السيد وصف ترجح بلا شك ، وأما المؤلى فقد يطلق حالياً عن الرجحان كما في العتيق ونحوه ، و ذلك يقتضي أن استعمال مولاي أسهل ، وأقرب إلى عدم الكراهة من

سَيِّدِي ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ ابْنُ حَرْمٍ الطَّاهِرِيُّ فَإِنْ قَالَ مَوْلَايَ فَذَلِكَ مُبَاخٌ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَقُولَ سَيِّدِي .

فائدة قول السيد لمملوكه عبدي وأمي

(**السَّادِسَةُ**) فيه تهئي السيد أن يقول لمملوكه عبدي ، وأمي وارشاده إلى أن يقول علامي وحاربي وفتاوى : وذلك لأن حقيقة العبودية إنما يستحقها الله تعالى ولأن فيها تعظيمًا لا يليق بالمحلوق واستعماله لنفسه ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم العلة في ذلك فقال { كلكم عبد الله } فتهى عن النطاؤل في اللفظ كما تهى عن النطاؤل في الفعل ، وفي إسبال الإزار وتحوه . وأما لفظ علامي وحاربي وفتاوى فليس دالا على الملك كذلك عبدي مع أنه يطلق على الحر والمملوك وإضافته دالة على الاختصاص قال الله تعالى { وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفْتَانِهِ } { قَالُوا سَمِعْنَا فَتَّى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ } واستعمال الجارية في الجرة الصغيرة معروف في استعمال العرب وهو مشهور في الجاهلية والإسلام ، وأصل القنوة الشباث ، وقد يستعمل الفتى فيمن كملت قضائمه ومكارمه كما جاء { لا فتى إلا علي } ومن هذا أحد الصوفية القنوة المتعارفة بينهم ، وأصل مذلوله الغلام الصغير إلى أن يبلغ ، وقد يطلق على الرجل المُسْتَحْكِمُ القوة وهو على هذا إما مأخوذه من العلمة وهي شهوة التكاح وكذلك الجارية في الإناث كالغلام في الذكور .

فائدة النطاؤل على الرقيق قوله عبدي وأمي

(**السَّابِعَةُ**) هذا التهئي على التنزيه دون التجريم ، وقد حمله على ذلك جميع العلماء حتى أهل الظاهر ، وأشار إلى ذلك البخاري في صحيحه في باب كراهيته النطاؤل على الرقيق وقوله عبدي ، وأمي و قال الله تعالى { والصالحين من عبادكم وأمائكم } و قال { عبدا مملوكا } { وألفيا سيدها لدى الباب } وقال { من فتيانكم المؤمنات } وقال النبي صلى الله عليه وسلم { قوموا إلى سيدكم } { أذكرني عند ربك } { سيدك } { ومن سيدكم } ثم روى مع حدیث الباب حدیث ابن عمر { إذا نصخ العبد سيدة } وحدیث أبي موسى { الم المملوك الذي يحسن عبادة ربها ويؤدي إلى سيدة } وحدیث ابن عمر { من أغتنق نصيبا له من عبد } وحدیثه { والعبد راع على مال سيدة } وحدیث أبي هریرة وزيد بن حاقد { إذا زرت الأمة فاجلدوها } فاستدل البخاري بهذه الآيات والأحاديث على أن التهئي في حدیث الباب لكراهة ، وقال ابن بطال ما جاء في هذا الباب من التسمية فهو من باب التواضع ، ويجدر أن يقول عبدي ، وأمي : لأن القرآن قد نطق به في قوله تعالى { والصالحين من عبادكم وأمائكم } والتهئي عن ذلك على سبيل النطاؤل والغلطة لا على سبيل التحرير . وابتاع ما حضر عليه الصلاة والسلام

عَلَيْهِ أَوْلَىٰ ، وَأَحْمَلُ فَإِنْ فِي ذَلِكَ تَوَاصُعاً لِّلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : لِأَنَّ قَوْلَ الرَّجُلِ عَبْدِي ، وَأَمَتِي يَشْتَرِكُ فِيهِ الْخَالِقُ وَالْمَخْلوقُ فَيُقَالُ عَبْدُ اللَّهِ ، وَأَمَةُ اللَّهِ فَكِرَهَ ذَلِكَ لِإِشْتِراكِ الْلَّفْظِ . وَأَمَّا الرَّبُّ فَهِيَ كَلْمَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَرِكَةً وَتَقَعُ عَلَى عَيْنِ الْخَالِقِ لِقَوْلِهِمْ : رَبُّ الدَّائِيَةِ وَرَبُّ الدَّارِ وَيُرَأُ صَاحِبُهَا فَإِنَّهَا لَفْظَةٌ تَحْتَصِرُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَعْلَبِ وَالْأَكْثَرِ فَوْجِبَ أَلَا يُسْتَعْمَلَ فِي الْمَخْلُوقَيْنِ لِتَقْبِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ اللَّهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحُوِّرُ أَنْ يُقَالَ لَا حَدٍ عَيْنِ اللَّهِ إِلَّهٌ وَلَا رَحْمَانٌ وَيَحُوِّرُ أَنْ يُقَالَ رَجِيمٌ لِأَخْتِصَاصِ اللَّهِ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ فَكَذَلِكَ الرَّبُّ لَا يُقَالُ لِغَيْرِ اللَّهِ . اسْتَهْيَ . وَمُفْتَصِلَةٌ أَنَّ التَّهْيَةَ عَنْ قَوْلِ الْعَبْدِ لِسَيِّدِهِ رَبِّي عَلَى سَبِيلِ التَّهْرِيمِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَالَّذِي يَحْتَصِرُ بِاللَّهِ تَعَالَى إِطْلَاقُ الرَّبِّ بِلَا إِصَافَةٍ أَمَّا مَعَ الْإِصَافَةِ فَيَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى عَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(**النَّاسِيَةُ**) قَالَ النَّوَوِيُّ : الطَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّهِيِّ مَنْ اسْتَعْمَلَهُ عَلَيْهِ وَجْهَ النَّعَاطِمِ وَالْأَرْتِقَاعَ لَا لِلْوَضْفِ وَالْتَّعْرِيفِ . (قُلْتُ) يَنْبَغِي اسْتِمْرَازُ الْكَرَاهِةِ وَلَوْ قَصَدَ التَّعْرِيفَ دُونَ النَّعَاطِمِ لَكِنْ أَمْكَنَ التَّعْرِيفُ بِعَيْرِهِ لِإِشْتِراكِهِ فِي الْلَّفْظِ كَمَا تَقَدَّمَ وَإِنْ خَلَا عَنْ الْقَصْدِ الْقَبِحِ اسْتِعْمَالًا لِلْأَدَبِ فِي الْأَلْفَاظِ ، وَهَذَا مُفْتَصِلُ الْحَدِيثِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

الحديث نعم ما للمملوك أن يتوفى يحسن عبادة الله وصحابة سيده

متن

وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { بِعْمَ مَا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى يُخْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ نِعْمَ مَا لَهُ } قَالَ الْبُخَارِيُّ { وَبَيْنَصُحُّ لِسَيِّدِهِ } وَعَنْ تَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَصَحَّ لِسَيِّدِهِ ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرٌ مَرَّتَيْنِ } .

شرح

(الجَدِيدُ الرَّابِعُ) . وَعَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { نِعْمَ مَا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفَّى يُخْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ نِعْمَ مَا لَهُ } .
(الجَدِيدُ الْخَامِسُ) وَعَنْ تَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ { إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا تَصَحَّ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرٌ مَرَّتَيْنِ } .
(فِيهِ) فَوَاءِدُ :

(الأولى) حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ رَافِعٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزْرَاقِ وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلْفَظِ { نِعْمَ مَا لِأَحَدِهِمْ يُخْسِنُ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَبَيْنَصُحُّ لِسَيِّدِهِ } وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلْفَظِ { إِذَا أَدَى الْعَبْدُ حَقَّ اللَّهِ وَحْقَ مَوَالِيهِ كَانَ لَهُ أَجْرًا } قَالَ فَحَدَّثَهَا كَعْبًا قَالَ كَعْبٌ لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ وَلَا عَلَى مُؤْمِنٍ مُرْهِدٍ . وَرَوَى الشَّيْخَانِ مِنْ طَرِيقِ الرُّهْبَرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا { لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ الْصَالِحِ أَخْرَانِ } قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : (وَالَّذِي تَفَسَّى بِيَدِهِ لَوْلَا إِلَحْيَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْجَحْ وَبَرْ أَمِي لَأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ ، وَأَنَا مَمْلُوكٌ لَفْظُ الْبُخَارِيِّ وَلَفْظُ مُسْلِمٍ { الْمُضْلِخُ } . وَحَدِيثُ أَبْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ ، وَأَبُو دَاؤُودُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ ، وَأَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ثَلَاثُهُمْ عَنْ تَافِعٍ .

(الثانية) قَوْلُهُ { بِعِمَّا } فِيهِ ثَلَاثُ لُعَاتٍ قُرِئَ بِهِنَّ فِي السَّيْعِ إِحْدَاهَا كَسْرُ الْبُونِ مَعَ إِسْكَانِ الْعَيْنِ وَالثَّانِيَةُ كَسْرُهُمَا وَالثَّالِثَةُ قِنْحُ الْبُونِ مَعَ كَسْرِ الْعَيْنِ وَالْمِيمُ مُشَدَّدٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَيْ نِعْمَ شَيْءٌ هُوَ وَمَعْنَاهُ نِعْمَ مَا هُوَ فَأَدْعَمَتِ الْمِيمُ فِي الْمِيمِ . قَالَ الْقَاضِي عَيَاضٌ : وَرَوَاهُ الْعُذْرَى نِعْمًا بِصَمِ الْبُونِ مُنَوَّنًا وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْ لَهُ مَسَرَّهُ وَقُرَّهُ عَيْنٌ يُقَالُ نِعْمًا لَهُ وَنِعْمَةً لَهُ وَقَوْلُهُ { يُتَوَفَّى } بِصَمِ أَوْلَهُ عَلَيِ الْبَنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْ يُتَوَفَّاهُ اللَّهُ وَالْوَفَاهُ الْمَوْتُ وَفِيهِ أَنَّ الْأَعْمَالَ بِالْحَوَالِيْمَ وَقَوْلُهُ { يُخْسِنُ عِبَادَةَ اللَّهِ } هُوَ بِصَمِ أَوْلِ يُخْسِنُ وَعِبَادَةَ مَنْصُوبٍ بِهِ وَالصَّحَابَةُ هُنَّا بِمَعْنَى الصَّحَبةِ .

(**الثالثة**) فيه قضيَّة ظاهِرَهُ لِلْمَمْلُوكِ الْمُصْلِحِ وَهُوَ الْقَائِمُ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ وَالنَّاصِحُ لِسَيِّدِهِ الْقَائِمُ لَهُ بِمَا يَجْبُ لَهُ عَلَيْهِ مِنِ الْخِدْمَةِ وَتَجْوِهَا وَإِنَّ لَهُ أَخْرَيْنِ لِقِيَامِهِ بِالْحَقَّيْنِ وَلَا نِكَسَارِهِ بِالْبَرِّقِ قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَيْسَ الْأَخْرَانَ مُتَمَسِّا وَيْسِنَ ؛ لِأَنَّ طَاعَةَ اللَّهِ أَوْجَبَ مِنْ طَاعَةِ الْمَحْلُوقِينَ قُلْتَ طَاعَةُ الْمَحْلُوقِ الْمَأْمُورِ بِهَا هِيَ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ ، وَذَلِكَ كَطَاعَةٍ أُولَئِكَ وَطَاعَةُ الرَّفْحِ وَالْمَالِكِ وَالْوَالِدِ . وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : فِيهِ أَنَّ **الْعَبْدَ الْمُؤَدِّي لِحَقِّ اللَّهِ وَحْقَ سَيِّدِهِ** أَفْصَلُ مِنْ الْحَرِّ وَيَغْصِدُ هَذَا مَا رُوِيَ عَنِ الْمُسِيَّحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ مُرُّ الدِّينًا خَلُوُّ الْآخِرَةِ وَخَلُوُّ الدُّنْيَا مُرُّ الْآخِرَةِ وَلِلْعُبُودِيَّةِ مَصَاصَةٌ وَمَرَازَةٌ لَا تَصِيبُ عِنْدَ اللَّهِ .

(**الرابعة**) إِنْ قُلْتَ : **قَوْلُهُ** " قَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ " يُفَهَّمُ أَنَّهُ يُؤْجِرُ عَلَيْهِ الْعَمَلِ الْوَاحِدِ مَرَّتَيْنِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُؤْجِرُ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِعَمَلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عِبَادَةُ اللَّهِ وَالنِّصْخُ لِسَيِّدِهِ قَيْوَجْرُ عَلَى كُلِّ مِنْ الْعَمَلَيْنِ مَرَّةً وَكَذَا **كُلُّ آتٍ بِطَاعَتَيْنِ** يُؤْجِرُ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ أَجْرُهَا وَلَا حُصُوصِيَّةٌ لِلْعَبْدِ بِذَلِكَ . (قُلْتَ) يَحْتَمِلُ (**وَجْهَيْنِ**) : (أَحْدُهُمَا) أَنَّهُ لَمَّا كَانَ حِسْنُ الْعَمَلِ مُخْتَلِفًا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا طَاعَةُ اللَّهِ وَالْآخِرَ طَاعَةُ مَحْلُوقٍ خَصَّهُ بِحُصُولِ أَجْرِهِ مَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْصُلُ لَهُ التَّوَابُ عَلَى عَمَلٍ لَا يَأْتِي فِي حَقِّ عَيْرِهِ بِخَلَافِ مَنْ لَا يَأْتِي فِي حَقِّهِ إِلَّا طَاعَةً خَاصَّةً فَإِنَّهُ يُحَصِّلُ أَجْرُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً أَيْ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ أَجْرٌ ، وَأَعْمَالُهُ مِنْ حِسْنٍ وَاحِدٍ لَكِنْ تَظَاهِرُ مُشَارِكَةُ الْمُطَبِّعِ لِأَمِيرِهِ وَالْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا وَالْوَالِدِ لِوَالِدِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ . (ثَانِيَهُمَا) يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَمَلِ الْوَاحِدِ طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ سَيِّدِهِ فَيَحْصُلُ لَهُ عَلَى الْعَمَلِ الْوَاحِدِ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ لِمَتَّشِّلِهِ بِذَلِكَ أَمْرِ اللَّهِ ، وَأَمْرَ سَيِّدِهِ الْمَأْمُورِ بِطَاعَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَقَالَ أَبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْعَبْدَ لَمَّا اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ وَاجْتَمَعَ طَاعَةُ سَيِّدِهِ فِي الْمَعْرُوفِ وَطَاعَةُ رَبِّهِ فَقَامَ بِهِمَا جَمِيعًا كَانَ لَهُ ضِعْفًا أَجْرُ الْحَرِّ الْمُطَبِّعِ لِرَبِّهِ مِثْلَ طَاعَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أطَاعَ اللَّهَ فِيمَا أُمَرَهُ بِهِ مِنْ طَاعَةِ سَيِّدِهِ وَنُصْحِهِ ، وَأَطَاعَهُ أَيْضًا فِيمَا أَفْتَرَضَ عَلَيْهِ وَمِنْ هَذَا الْمَعْنَى عِنْدِي أَنَّهُ مِنْ اجْتَمَعِ عَلَيْهِ فَرِضَانَ فَادَاهُمَا كَانَ أَفْضَلَ مِمَّنْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا فَرْضٌ وَاحِدٌ فَادَاهُ فَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ رَكَاةٌ وَصَلَاةٌ فَقَامَ بِهِمَا قَلْهُ أَجْرَانِ ، وَمَنْ لَمْ تَجْبَ عَلَيْهِ رَكَاةً ، وَادَى صَلَاةً فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ ، وَعَلَى حَسَبِ هَذَا يُقْضَى فِيمَنْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ فُرُوضُ فَلَمْ يُؤَدِّ شَيْئًا مِنْهَا وَعِصْيَانُهُ أَكْثَرُ مِنْ عِصْيَانِ مَنْ لَمْ تَجْبَ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْضُ تِلْكَ الْفُرُوضِ ، وَقَدْ سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَجُلٍ كَثِيرِ الْحَسَنَاتِ كَثِيرِ السَّيِّئَاتِ أَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ رَجُلٌ قَلِيلُ الْحَسَنَاتِ قَلِيلُ السَّيِّئَاتِ فَقَالَ . مَا أَعْدِلُ بِالسَّلَامَةِ شَيْئًا .